

الحريات الإعلامية والثقافية

في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين

التقرير السنوي
٢٠١١

مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»
مؤسسة سمير قصير

© ٢٠١٢ مؤسسة سمير قصير

العنوان: ٦٢ شارع الزهراني، السيوفي، الأشرفية، بيروت - لبنان

هاتف/فاكس: ٣٩٧٣٣١-١-(٩٦١)

بريد إلكتروني: info@skeyesmedia.org

<http://www.skeyesmedia.org>

إن محتوى هذا التقرير يعبر حصراً عن رأي مؤسسة سمير قصير وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تمثل آراء مؤسسة سمير قصير ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة المستقبل.

الترجمة: ندى سليمان

تدقيق اللغة الإنكليزية: شاين كيضين فاريل

الاحصاءات: مروان خوري

الايخراج: جمال عواضه

الطباعة: شمالي أند شمالي، بيروت

المحتويات

٥	تمهيد
٧	لبنان
١٣	سوريا
٢١	الأردن
٢٥	غزة
٢٩	الضفة الغربية
٣٥	أراضي الـ٤٨
٣٩	خلاصة
٤١	الاحصاءات

تمهيد

الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق العربي تترنح بين القتل والقمع والرقابة والعنصرية

أيمن مهنا

«كان القمع عنوان العام المنصرم... لم يتعرض عمل الصحفيين يوماً للمضايقة إلى هذا الحد، ولم تكن الإجراءات الرقابية والاعتداءات على سلامة الصحفيين يوماً كثيرة إلى هذا الحد». بهذا التوصيف اختصرت منظمة «مراسلون بلا حدود» واقع الحريات الصحافية في العالم عام ٢٠١١ في تقريرها الأخير. هذا الواقع الصعب برز بشكل واضح في البلدان الأربعة التي يغطيها عمل مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»، لبنان وسوريا والأردن وفلسطين.

يمكن تلخيص مشهد الحريات الإعلامية والثقافية في دول المشرق العربي في العام المنصرم على الشكل التالي:

في لبنان، برزت ظاهرتان تثيران القلق الشديد: أولاً، ظاهرة الاعتداء على الصحفيين من قبل جهات غير رسمية، أي من قبل عناصر حزبية أو متظاهرين أو ما بات يُعرف بـ«الأهالي» في بعض المناطق الحساسة. ولم يكن أي من طرفي النزاع السياسي في لبنان بريئاً من هذه التصرفات. فقد تعرض عدد كبير من الصحفيين لاعتداءات من قبل مناصرين لرئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير في ما عرف بـ«يوم الغضب السنّي» إثر تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة الجديدة. كذلك تعرض مؤيدون لـ«حزب الله» لعدد من المراسلين والمصورين في بلدة لاسا والضاحية الجنوبية وفي بعض قرى الجنوب، على خلفية تغطية قضية مخالفات البناء والنزاع على ملكية الأراضي.

ثانياً، ظاهرة الرقابة. فقد كانت يد الرقابة ثقيلة على السينما في لبنان عام ٢٠١١، مع منع أو اقتطاع أجزاء من ١٠ أفلام. أما سبب معظم هذه القرارات فارتبط بالواقع السياسي، من المحافظة على السلم والاستقرار وعلاقة لبنان بإيران وسوريا، إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وعند استعراض واقع الحريات في لبنان، يجدر التوقف عند بوادر إرادة رسمية بـ«تنظيم» قطاع الإعلام الإلكتروني، مع ما يثيره ذلك من مخاوف. فليسان كان الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تُخضع الإنترنت لأي رقابة، ولا يمكن إلا التوجس من نوايا رقابية، تعكس مزيجاً من سوء الدراية التقنية والخلفيات السياسية.

في الأردن، طُبع العام في بدايته باعتداءات متكررة على الصحفيين، لا بل استهدافهم عمداً من قبل عناصر أمنية ومدنيين مؤيدين للحكومة، خلال تظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي نظمت في عمّان وفي مدن أخرى. أما نهاية العام، فتميزت بتدخلات رسمية عدة في شؤون وسائل الإعلام،

لا سيما الصحف، من خلال فرض تعيينات مسيّسة في مجالس الإدارة، وإقالة مديرين ومحاولة التأثير في ما يتم نشره أو حذفه من صفحات الجرائد والمواقع الإلكترونية.

الوضع في فلسطين تأثر بالانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس». ففي قطاع غزة والضفة الغربية على السواء، عمدت السلطات إلى التشفي من الصحفيين المقربين من الطرف الآخر من دون أي احترام لقدسية العمل الصحفي، من خلال سلسلة طويلة من الاستدعاءات والتوقيفات والمحاكمات الميّسة. إضافة إلى ذلك، لم تتردد شرطة «حماس» في ضرب الصحفيين والمدونين والناشطين الحقوقيين والاعتداء عليهم بقسوة خلال بداية الحركة الشبابية الفلسطينية المطالبة بإنهاء الانقسام السياسي. أما في الضفة الغربية، فظل الصحفيون عرضة للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية الإسرائيلية، لا سيما خلال المسيرات الأسبوعية المناهضة للاستيطان ولجدار الفصل، حالهم حال زملائهم في أراضي الـ ٤٨. إلى ذلك، تعرض المواطنون العرب في أراضي الـ ٤٨ لتزايد خطير في عدد القوانين والإجراءات العنصرية الإسرائيلية، التي تقوّض حقوقهم اللغوية والثقافية، وتضيّق على أعمال الجمعيات الحقوقية العربية.

أما الجرح النازف فكان سوريا. مئات الاعتقالات، عشرات الاعتداءات الجسدية، إضافة إلى ١١ صحافياً وكاتباً وناشطاً حقوقيّاً وأستاذاً جامعياً قتلوا، غالباً بوحشية مريبة. وقد تم التنكيل بجث الضحايا لتوجيه رسالة إلى من قد يجرؤ على مواصلة مسيرة المطالبة بالحرية والديموقراطية؛ برز ذلك مع اقتلاع عينيّ المصور الصحفي فرزات جربان، وذبح المغني ابراهيم القاشوش واستئصال حنجرتة، وكسر يدي رسام الكاريكاتور علي فرزات.

فقد كانت سوريا عام ٢٠١١، من دون شك، أحد أخطر الأماكن على الصحفيين في العالم. فقد منعت الحكومة السورية الصحفيين من الدخول إلى أراضيها لفترة طويلة، فارضة بذلك على المراسلين التسلسل إلى داخل سوريا، والتعرض لأكبر المخاطر. وكان للمواطنين الصحفيين والمدونين القسط الأكبر في نشر ما يحصل على الأرض من قمع وقتل وقصف، ما أضاف تحدياً جديداً على العمل الصحفي هو التأكد من صدقية ودقة المعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات.

باختصار، كان العام ٢٠١١ أحد أسوأ السنوات على صعيد الحريات الإعلامية والثقافية في المنطقة. مع بداية العام ٢٠١٢، وفي حين بدأت تلوح بوادر تحسن طفيف في وضع فلسطين، لا بد من استمرار المراقبة الدقيقة لواقع التدخل الرسمي في شؤون الصحافة في الأردن، لكي لا ترخي الرقابة الذاتية ظلالها على قطاع الإعلام هناك بشكل يصعب معالجته لاحقاً. وفي لبنان، أصبح من الضرورة بمكان اتخاذ إجراءات جريئة لمواجهة الرقابة ومحاولات الجهات غير الرسمية فرض معاييرها الثقافية على سائر اللبنانيين، والاستعداد لمواجهة أي محاولة للتضييق على الحريات الإلكترونية. أما العين والقلب والعقل، فكلها مشدودة إلى سوريا، حيث أوضاع الصحفيين والمراسلين السوريين والأجانب تشهد تدهوراً خطيراً يفرض على كل المؤسسات الحقوقية والقضائية الدولية اتخاذ أقصى الإجراءات بحق مرتكبي أعمال القتل، واعتبار استهداف الصحفيين بمثابة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وانطلاقاً من لازمة «إن الإحباط ليس قدراً»، يتمنى مركز «سكايز» ألا تكون مآسي العام ٢٠١١ إلا أيام مخاض، تنبئ بولادة فجر الحرية والكرامة لكل مواطن عربي.

ثورات الربيع تنعكس اعتداءات على الحريات الاعلامية في لبنان وفيلم الرقابة الرسمية والدينية أكثر من طويل

ريما عواد

سلمي أمام السفارة السورية في منطقة الحمرا تضامناً مع ثورة الشعب السوري، في أوائل شهر آب/أغسطس، وأوقعت عدداً من الجرحى إصابات بعضهم بالغة، في حين حصلت حالات اختفاء لناشطين سوريين كانوا داخل الاراضي اللبنانية. كما سجلت اعتداءات أخرى مرتبطة بالثورة السورية كحرق مكتب شركة «فرست لينك» (First Link) المرتبطة بقناة «حياتنا» الفضائية (التابعة للجماعة الإسلامية) في منطقة كركول الدروز في بيروت. وإن كان لأحداث سوريا الأثر الأبرز على الاعلام والاعلاميين اللبنانيين، إلا أن ذلك لا يلغي أثر أحداث مصر وتونس وليبيا والبحرين عليهم، إذ مورست مثلاً ضغوط سياسية على الاعلامية ريمال نعمة أصرت على «تخفيف سقف» ما كانت تقدمه في حلقة إذاعية طويلة خُصّصت للحديث عن الثورة الشعبية المصرية، ما دفعها الى الاستقالة من «إذاعة الشرق» على الهواء مباشرة. كما تعرّض الصحافي التونسي منصف بن علي والناشط ادريس الملبتي المقيمان في لبنان، للضرب من قبل عناصر الأمن الداخلي وأمن فندق «متروبوليتان» (Metropolitan) حين وزعا بياناً يدعم الثورة التونسية ويحذّر من الثورة المضادة. كما تعرّضت أكثر من ١٢ قناة تلفزيونية و٣ إذاعات لتشويش متعمّد على نشراتها الاخبارية بوتيرة مرتفعة وبشكل متقطع، على خلفية تغطيتها الأحداث الجارية في ليبيا والبحرين.

وفي مؤشرٍ أظهر بوضوح تأثير الصراع السياسي على الجسم الاعلامي، توالى حالات ضرب الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل مناصري طرفي النزاع في لبنان (٨ و١٤ آذار) وبرزت حالات عدّة مُنع فيها الصحافيون من التغطية، كما حصل خلال إشكال مستشفى المقاصد في منطقة الطريق الجديدة، حيث مُنع مراسل اذاعة «الفجر»، المحسوبة على قوى ١٤ آذار، عبد الرحمن عرابي من تغطية تدايعاته. كما تم الاعتداء في المكان نفسه على

لم ينعكس حراك الربيع العربي المُطالب بالحرية والديمقراطية، تحسناً على واقع الحريات الاعلامية والثقافية في لبنان عام ٢٠١١. بل أظهرت تغطية الاعلام اللبناني وقائع الثورات المتنقلة من بلد إلى آخر تأثير الصراع السياسي على الاعلاميين، والذي بدا جلياً خلال تغطية الأحداث السورية، وكذلك أحداث مصر وليبيا والبحرين ولو بدرجة أقل وطأة.

وإذا كانت معايير حرية الصحافة تلحظ في أبرز خطوطها، الاعتداءات المباشرة على الاعلاميين، فإن هذه الحرية كانت نسبية ومنقوصة خلال هذا العام، حيث تعرّض عدد من الاعلاميين للتهديد على خلفية تغطيتهم الأحداث الجارية في سوريا. فتلقى الاعلامي نديم قطيش مثلاً تهديدات صريحة وواضحة بالتعرض له ولطفلة عبر رسائل وصلتته على صفحته الخاصة على موقع «فايسبوك» (Facebook)، وسكّب مجهولون مادة البنزين على سيارة النقل المباشر لمحطة «الجديد» في محاولة لترهيب الفريق العامل خلال نقله وقائع تظاهرة أقيمت في شمال لبنان «تضامناً مع انتفاضة الشعب السوري».

كما توالى حالات منع الصحافيين من تغطية واقع اللاجئين السوريين المتواجدين في المناطق الحدودية بين لبنان وسوريا، وجرى التضييق على بعض المراسلين الصحافيين وخصوصاً الأجانب منهم، ومنعت مديرية التوجيه في الجيش اللبناني من دون تعميم مسبق، دخول الصحافيين والاعلاميين الى منطقة وادي خالد ما لم يحصلوا مسبقاً على ترخيص خطي منها، وأوقفت فرق تلفزيونية عدّة عند حاجز الجيش في شذرا الشمالية لتعود أدرجها من دون نقل ما يحدث.

ولم يسلم الناشطون الحقوقيون أيضاً من الاعتداء، إذ هاجمت مجموعات من «الشبيحة» من الجنسيات اللبنانية والسورية بالعصي والسكاكين والأحزمة الجلدية والحجارة المتواجدة في الشارع، عدداً من الناشطين خلال اعتصام

في لبنان بسبب تلقيها تهديدات من «مجموعات مسيحية متطرفة»، وظهرت حملات كثيرة على «فايسبوك» و«تويتر» (Twitter) تطالب بمقاطعة الفرقة «لأنها تشكّل إهانة للمسيحيين». كما طالبت قيادات «الجماعة الإسلامية» في صيدا بمنع عرض مسرحية «سين سين» في المدينة بحجة أنها «منافية للأخلاق وتدعو الى الفسق والفجور» لكن عرض المسرحية استمر من دون أي مشكلات.

وسُجّلت أحداث عدّة شكّلت مؤشرات الى تراجع الحريات في لبنان، ومنها استدعاء المباحث الجنائية المغني زيد حمدان على خلفية أغنية طالب فيها برحيل «الجنرال سليمان»، واستدعاء مسؤولي «المركز اللبناني لحقوق الانسان» بسبب تقرير تحدّث عن مساجين ادعوا حجزهم وتعذيبهم على أيدي عناصر من حركة «أمل» قبل تسليمهم الى الأجهزة الأمنية. كما أوقفت مخابرات الجيش مدير مكتب بيروت لمنظمة «الكرامة لحقوق الانسان» الدولية الناشط الحقوقي سعد الدين شاتيلا ثم اطلقت سراحه بسند اقامة بعد التحقيق معه لساعات، على خلفية إعداده تقارير عن حالات تعذيب في السجون اللبنانية وإبلاغه الأمم المتحدة عنها في العام ٢٠١٠. واستجوب قسم المباحث الجنائية في قصر العدل في بيروت صاحب كتاب «المعصرة» جورج علم على خلفية دعوى وزارة الدفاع ضده، بسبب كتابه الذي تحدّث فيه عن تعذيبه خلال سجنه في الوزارة، ثم أخلي سبيله بسند إقامة. وأعلنت جمعية «كفى عنف واستغلال» ان نواباً ومراجع دينية مارسوا الضغط على عدد من المحطات التلفزيونية لوقف بث اعلان تلفزيوني خاص بحملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري. كذلك منع وزير الطاقة والمياه جبران باسيل مراسل تلفزيون «المستقبل» ربيع شنتف من الدخول الى الوزارة ثلاث مرات متتالية «لأنه طرح عليه أسئلة لم تعجبه» خلال مؤتمر صحفي عقده. إنه غيظ من فيض لواقع رقابي معيب في زمن الثورات المنادية بالحريات وعصر ال«يوتيوب» (YouTube) والفضائيات التي جعلت كل أصناف الرقابة بالية وبحاجة الى إعادة نظر حقيقية. وبرزت كذلك رقابة مختلفة تلبس وجهاً آخرًا، تمثّلت بعمليات القرصنة لعشرات المواقع الالكترونية بسبب معالجتها مواضيع سياسية أو حقوقية حساسة، وبينها موقع مركز «سكايز» القديم، الذي يُعنى بالدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية في كل من لبنان وسوريا وفلسطين والاردن، في إشارة الى تنامي ضيق صدر اللبنانيين بالرأي الآخر ومحاولتهم قمعه، لا بل إلغاءه.

فريق محطة «أوت.تي.في.» (OTV)، المحسوبة على فريق ٨ آذار، في واحدة من الحوادث التي أضاعت على تعاطي الرأي العام مع الصحافي كفريق يمثل الجهة السياسية التي تنتمي اليها الوسيلة الاعلامية التي يعمل فيها، تعاطٍ يعاني منه الصحافيون وفي شكل متنام منذ أحداث العام ٢٠٠٥ وما أفرزته من انقسام في أطياف المجتمع كافة. إنه تراجع في نظرة الرأي العام الى الإعلاميين من طرف محايد يؤدي واجبه في نقل الحدث، الى فريق سياسي مناوئ يمكن التهجم عليه، في ظل واقع الافلات من العقاب.

ولم يقتصر انعكاس ثورات المحيط العربي واشكالياته على الاعلام والاعلاميين فحسب، بل توسّع ليشمل ملف الرقابة. ففي حادثة لافته، منع الأمن العام اللبناني تصدير كتاب «خانات اللغة والصمت - تجربتي في سجون المخابرات السورية» للكاتب فرج بيرقدار الى السويد رغم وجود الكتاب في السوق اللبناني منذ العام ٢٠٠٦، كما مُنِع عرض الفيلم الإيراني «الأيام الخضراء» الذي يتناول تظاهرات المعارضة الإيرانية عقب الإنتخابات الرئاسية في إيران عام ٢٠٠٩، وفيلم «بيروت بالليل» (Beirut Hotel) الذي تناول مسألة اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. كما حذف الأمن العام أيضاً مشهداً من فيلم «شارع هوفلان» (Rue Huvelin) الذي يتحدّث عن الحركة الاحتجاجية الطلابية في جامعة القديس يوسف في بيروت والتي نشطت ضدّ الوجود السوري قبل انسحابه من لبنان عام ٢٠٠٥. واقتطعت «الوكالة الوطنية للاعلام» الرسمية في لبنان أجزاء من المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب محمد كيارة ودعا فيه الى وقف المجازر المرتكبة بحق المدنيين السوريين، واشتكى كيارة من زيارة بعض الأجهزة الأمنية لمكاتب مؤسسات إعلامية عربية طالبة نسخاً من تصريحات أدلى بها مواطنون سوريون لجأوا الى لبنان هرباً من المجازر المرتكبة في بلادهم.

وبرز كذلك منع عرض الفيلم الوثائقي اللبناني «شو صار» الذي يتحدّث عن حقبة من الحرب اللبنانية للمرة الثالثة على التوالي، وإخفاء اسم المخرج ستيفن سبيلبرغ عن ملصق فيلمه «تان تان» (Tintin) كونه على لائحة الأمن العام السوداء، قبل أن يتم التراجع عن هذا القرار على اثر ضغط مؤسسات المجتمع المدني. كما زادت الرقابة الدينية من قبل الطرفين المسيحي والمسلم وبشكل مباشر وأوسع مما كانت عليه في السنوات السابقة، اذ ألغت فرقة «أل.أم.أف.أي.أو.» (LMFAO) مثلاً حفلتها

لحماية الصحفيين والعاملين في قطاعات الإعلام كافة، وكذلك عدم تشدده في حماية الملكية الفكرية، ويُستشف منه محاولة لوضع اليد على هذا الإعلام مع تنامي عدد مستخدميهِ بشكل لم يكن يخطر ببال الجهات الرسمية... ولا سيما عيون الرقابة.

وفي مجال الإعلام الإلكتروني، ما زالت سرعة النفاذ إلى الإنترنت وجودة خدمته أقل من المطلوب، كما أن مشروع قانون الإعلام الإلكتروني الذي أعده وزير الإعلام وليد الداعوق، تشويه ثغرات فادحة كثيرة، منها عدم تشديده على ضمان حرية التعبير، وتجاهله

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

الاعتداء على مكتب الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان «راصد».	١/١٨
الاعتداء على ١٦ صحافياً خلال تغطيتهم تظاهرات «يوم الغضب» بعد تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.	١/٢٥

شباط/فبراير

الإعلامية ريمال نعمة تستقيل من «إذاعة الشرق» بعد تلقيها ضغوط بسبب موقفها الداعم للثورة المصرية.	٢/٥
تشويش متعمد على ١٢ قناة تلفزيونية و٣ إذاعات على خلفية تغطيتها الأحداث في ليبيا والبحرين.	٢/١٧
منع مراسل «إذاعة الفجر» من تغطية إشكال قرب مستشفى المقاصد في بيروت والاعتداء على فريق قناة «أوت.في.» (OTV).	٢/٢٢

آذار/مارس

اختفاء ناشطين سوريين من آل الجاسم.	٣/١٠
تهديد الصحفي ابراهيم الدسوقي بالقتل بعد انتقاده رئيس مجلس النواب نبيه بري.	٣/١٠
استدعاء مسؤولي «المركز اللبناني لحقوق الإنسان» إلى التحقيق بسبب تقرير عن قيام عناصر في حركة أمل بتعذيب موقوفين في السجون اللبنانية.	٣/١٥
الاعتداء على الصحفي حسين سعد في صور.	٣/١٧
ضرب واحتجاز الصحفي التونسي منصف بن علي والناشط إدريس المليتي أمام فندق «ميتروبوليتان» (Metropolitan).	٣/٢١
إلقاء إصبعي ديناميت قرب مبنى «إذاعة لبنان الحر».	٣/٢٢
ضرب المصور وأئل اللادقي والتعرض للصحافية ندين العلي خلال تظاهرة «إسقاط النظام الطائفي» في عمشيت.	٣/٢٧

أبرز الانتهاكات

نيسان/أبريل

الاعتداء على الصحفيين أمير شومر ومحمد الزعتري خلال تغطيتهما تظاهرة «إسقاط النظام الطائفي» في صيدا.	٤/٣
مرافقو النائب قاسم هاشم يعتدون على الصحفي والمدون أسعد ذبيان خلال تظاهرة «إسقاط النظام الطائفي» في صيدا.	٤/٣
تهديد الإعلامي نديم قطيش على صفحته على موقع «فايسبوك» (Facebook).	٤/١٥
الاعتداء على سيارة الصحفي حيدر حويلا في صور.	٤/١٧
الاعتداء على فريق قناة «أم.تي.في.» (MTV) المؤلف من الصحفي جورج عيد والمصور روجيه حنا في منطقة الغبيري.	٤/٢٢
سكب البنزين على سيارة النقل المباشر لقناة «الجديد» في طرابلس.	٤/٢٢
الاعتداء على مصور قناة «الجديد» حسن بزي في بلدة حدّثة في الجنوب.	٤/٢٣

أيار/مايو

وزير الطاقة جبران باسيل يطرد مراسل قناة «أخبار المستقبل» من الوزارة.	٥/١١
الاعتداء على فريق قناة «أم.تي.في.» (MTV) المؤلف من الصحفي جورج عيد والمصورين فادي سكاف وداني أنطونيو في منطقة وطا الجوز في كسروان.	٥/٢٢

حزيران/يونيو

منع الأمن العام عرض الفيلم الإيراني «الأيام الخضراء».	٦/٢٠
منع توزيع جريدة «الأخبار» على متن طائرات «طيران الشرق الأوسط».	٦/٢٠
منع الأمن العام عرض فيلم «شو صار» للمخرج ديفول عيد.	٦/٢٢
الاعتداء على مصور قناة «المنار» محمد حرب في منطقة صبرا في بيروت.	٦/٢٤
إطلاق رصاص على سيارة مراسل «المؤسسة اللبنانية للإرسال» (LBC) محمد على أحمد غربي بعلبك.	٦/٢٧

تموز/يوليو

الاعتداء بالضرب على مراسل قناة «الجزيرة» علي هاشم من قبل عناصر في شرطة مجلس النواب.	٧/٦
الاعتداء على المصور مروان بو حيدر من قبل عنصر في الدرك.	٧/١٧
عناصر من حزب الله يحتجزون مراسلة محطة «أم.تي.في.» (MTV) جويل قزيلي والمصور خليل عقيقي في الضاحية الجنوبية.	٧/١٨
الاعتداء على فريق محطة «أم.تي.في.» (MTV) المؤلف من بيار كرم وجونائس الحاج في بلدة لاسا.	٧/١٩

تهديد الصحفي أنس محسن.	٧/٢٢
مخابرات الجيش توقف الناشط الحقوقي سعد الدين شاتيللا.	٧/٢٥
توقيف المغني زيد حمدان على خلفية أغنية تدعو «الجنرال سليمان» إلى الرحيل.	٧/٢٧

آب/ أغسطس

الاعتداء على المدونين والناشطين علي شريم ونبيل عبدو وغسان مكارم ونسرين الشاعر وسارة ونسا وسامر أبو سعيد وباسم شيط وسعد الكردي وخضر سلامة خلال اعتصام سلمى أمام السفارة السورية في بيروت.	٨/٢
الاعتداء على مصور صحيفة «اللواء» محمود يوسف في منطقة الطريق الجديدة في بيروت.	٨/٤
رشق فريق التلفزيون الإلكتروني لموقع «القوات اللبنانية» (LFTV) بالحجارة في بلدة لاسا.	٨/١٩
استدعاء الصحفي البريطاني نيكولاس بلانفورد للتحقيق على خلفية مقابلة نشرتها مجلة «تايم» (Time) مع أحد المدعى عليهم في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري.	٨/٢٢

أيلول/ سبتمبر

منع تصدير كتاب «خianat اللغة والصمت» للكاتب السوري فرج بيرقدار.	٩/١٦
إلغاء حفلة للفرقة الغنائية الأميركية «LMFAO» بسبب تهديدات من مجموعات مسيحية متطرفة.	٩/١٦

تشرين الأول/ أكتوبر

تلقي الإعلامية ماريما معلوف تهديدات إثر نشرها سلسلة حول محاولة اغتيال العماد ميشال عون في قبرص نهاية الثمانينات.	١٠/٤
تهديد الإعلامي علي حمادة بالقتل.	١٠/٥
منع الأمن العام عرض الفيلم النمساوي «مايكل» (Michael) في مهرجان بيروت الدولي للسينما.	١٠/٥
إيران تمنع عدداً من المخرجين من السفر إلى لبنان للمشاركة في مهرجان بيروت الدولي للسينما، وإدارة المهرجان تسحب فيلمي «الأحمر والأبيض والأخضر» للمخرج نادر داوودي و«أحب طهران» للمخرج سهند صمديان.	١٠/٨
بلدية ضهور الشوير ترفض استقبال الممثل عادل إمام لتصوير مشاهد من مسلسله الجديد، بسبب موقفه المنتقد لحزب الله بعد حرب تموز ٢٠٠٦.	١٠/١١
منع دخول الصحفيين إلى منطقة وادي خالد في عكار من دون ترخيص من الجيش اللبناني.	١٠/١٣

أبرز الانتهاكات

المجلس الوطني للإعلام يقرر فتح سجل بالمواقع الإلكترونية في لبنان.	١٠/٢١
رئيس تحرير جريدة «صيدا.نت» يتعرض للتهديد.	١٠/٢٤
حرق مكتب شركة «فرست لينك» (First Link) للإنتاج التابعة للجماعة الإسلامية في بيروت.	١٠/٣١

تشرين الثاني/نوفمبر

الاعتداء بالضرب على مصور قناة «أخبار المستقبل» محمود بدران على مدخل الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت.	١١/١
إخفاء اسم المخرج ستيفن سبيلبرغ عن ملصق فيلم «تان تان» (Tintin) في «سينما سيتي» (Cinema City) في بيروت.	١١/٨
حذف الأمن العام مشهد من فيلم «شارع هوفلان» (Rue Huvelin) قبل السماح بعرضه.	١١/١٧
توقيف مراسل قناة «العربية» عدنان غملوش والمصورين كامل عبيد ومحمد درويش بسبب عدم التنسيق بين الأجهزة الأمنية أثناء تصويرهم محاكاة لجرائم قتل طالت سائقي سيارات عمومية في ضواحي بيروت.	١١/١٩

كانون الأول/ديسمبر

استدعاء الكاتب جورج علم للتحقيق على خلفية دعوى وزارة الدفاع ضده بسبب كتابه «المعصرة».	١٢/٥
منع الأمن العام عرض فيلم «بيروت بالليل» (Beirut Hotel) للمخرجة دانيال عرييد وحذف مشهدين من فيلم «صوت جريء» (Out Loud) للمخرج سامر دعبول.	١٢/٩
الضغط على محطات تلفزيونية لوقف بث إعلان حملة تشريع حماية المرأة من العنف الأسري.	١٢/٣٠

حناجر المحتجين تكسر أسوار «مملكة الصمت» السورية والصحافيون والمثقفون ينالون «حصّة الأسد» من القتل والإخفاء

وجيه العجوز

على الإحتجاجات، وإدراك الناشطين السوريين أن انعدام وصول أخبار التحركات إلى الإعلام سيخنق الانتفاضة الشعبية في مهدها ويمنع انتشارها في المناطق السورية الأخرى، أصبح إرسال أخبار الإحتجاجات وتوثيقها من مهام الناشطين الأساسية، إلى جانب تنظيم التظاهرات. وهكذا انتشر مئات المراسلين في سوريا، رغم حرص السلطات السورية على التريّص بالصحافيين والإعلاميين الوافدين إليها، كمراسلة قناة «الجزيرة» دوروثي بارفاز التي اعتقلها الأمن السوري أثناء دخولها إلى سوريا، إلا أن هؤلاء المراسلين ليسوا من المحترفين أو ممن اختاروا مهنة الصحافة، بل كانوا من المواطنين العاديين أو الناشطين السياسيين الذين أخذوا على عاتقهم توثيق الإنتهاكات الممنوعة عن العرض في الإعلام الرسمي، وإرسال أخبار الإحتجاجات إلى وسائل الإعلام العربية والأجنبية عبر وسائل الإعلام البديل من «إنترنت» وغيره، أو عبر التحدث إلى الفضائيات من خلال هواتف الثريا التي تعمل عبر الأقمار الاصطناعية، لما في استعمال هواتفهم الخاصة من مخاطرة أمنية.

كما دفع التعتيم الإعلامي ببعض وسائل الإعلام الأجنبية كالـ BBC و France24 الى الدخول خلسة إلى سوريا لإجراء تحقيقات مصوّرة حول حركة الإحتجاج والإنتهاكات التي يتعرض لها الناشطون. وبدأ واضحاً أن السلطات الأمنية لن تتساهل مع الصحافيين المواطنين. وعلى الرغم من صعوبة تحقق المنظمات الحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن الصحافيين والحريات الإعلامية من الإنتهاكات التي تطال الإعلاميين والناشطين في تغطية أخبار الإحتجاجات، ورغم غياب المعايير الدقيقة التي تفصل بين العمل الصحافي والتوثيقي وبين النشاط الإحتجاجي في الوضع السوري الجديد، إلا أن الناشطين تمكنوا من توثيق حالات عدة من قتل واعتقال وإخفاء لمواطنين سوريين بتهمة تصوير التظاهرات وإنتهاكات قوى الأمن، كحال عدد من الناشطين الذين قتلوا أثناء

كانت بداية العام ٢٠١١ تونسية لكنّ ختامها كان سورياً بامتياز. فصخب الإحتجاجات الشعبية التي طالبت بإسقاط النظام البولييسي في تونس، سرعان ما توسّع شرقاً ليشمل أنظمة اتّهمها المحتجون في ليبيا ومصر واليمن والبحرين بقمع حريّاتهم وانتفاء شرعيّتها. ولم يزد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ليل ١٤ كانون الثاني/يناير، المحتجين في شوارع البلدان الأخرى إلا إصراراً على المضي قدماً في تنظيم الإحتجاجات بغية انتزاع مطالبهم بإسقاط النظام أسوة بنجاح تونس. اكتظت الروزنامات بتواريخ لانطلاق قطار التغيير في البلدان المذكورة، واكتسبت رمزية تأسيسية لما بعد عصر حكم الحزب الواحد أو العائلة الحاكمة. بين «١٤ جانفي» التونسي و«٢٥ يناير» المصري و«١٧ فبراير» الليبي غاب التأريخ السوري، وعند اتجاه الأنظار نحو الجمهورية الوراثية الوحيدة في المشرق، أطل الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» (Wall Street Journal) ليصرّح أن ليس هناك سخط على النظام في سوريا.

إلا أن رياح التغيير لم تتكسر على أسوار «مملكة الصمت»، ونجح السوريون، بعد محاولات فاشلة، في الدعوة إلى التظاهر، وإلى طبع تاريخهم التأسيسي الخاص في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، الذي لم تتوقف بعده الإحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام وغير المسبوقة في تاريخ سوريا حتى الآن. فتصاعدت وتيرة العنف وفشلت الأجهزة الأمنية السورية في وقف الإحتجاجات الشعبية رغم البطش في طريقة تعاملها مع المتظاهرين، واختار الجهاز الإعلامي الرسمي في بادئ الأمر تجاهل حركة الإحتجاج ونفي أي وجود لمظاهرها. وكان التحدي الأبرز للمتظاهرين، والذي طبع خصوصية التحرك السوري، في إيصال المعلومات إلى الإعلام العربي والعالمي، كون سوريا من أكثر البلدان قساوة في استعدادها الصريح للصحافيين والإعلاميين، وحيث أن حرية العمل والتحرك للصحافة غير الرسمية منعقدة تماماً. وفي ظل تعتيم إعلامي رسمي

السوري الرسمي وتحدثت عن تلفيق لمواد اعلامية تتم داخل التلفزيون. ويبقى العنصر الأهم المسيطر على الساحة، انعدام الرأي الآخر في وسائل الإعلام السورية، واتهامها وسائل الإعلام العربية والأجنبية بعدم الصدقية، رغم استقبالها الدائم للمحللين والمعلقين السوريين الموالين للسلطة السياسية.

وإلى جانب العمل الإعلامي، برز دور الفنانين والمثقفين الذين يواكبون الحراك السوري إما بمساندته مباشرة أو بإعلان تأييدهم له. وقد قطعت الأجهزة الأمنية السورية شوطاً كبيراً في محاولة كبح تأييد شريحة الفنانين والمثقفين عبر معاقبتهم بعنف ووحشية، وخير دليل اغتيال الكاتب والناشط المعارض مشعل تمو في القامشلي وقتل المغني ابراهيم القاشوش واستئصال حنجرتة، وهو الذي ذاع صيته مغنياً للثورة في حماه، أو عبر محاولة اغتيال الرياضي عبد الباسط الساروت الذي أصبح مغنياً ومنشداً ليلياً مواكباً للتظاهرات في حمص، أو حتى من خلال الإعتداء بالضرب على الفنان والرسام علي فرزات وتكسير يديه عقاباً له على رسومه المناهضة للنظام.

وبما أن مجرد البوح بمساندة التغيير في سوريا قد يعرض صاحبه للاعتقال أو القتل، فقد أثر كثيرون مغادرة سوريا، كالكاتبة والروائية سمر يزبك والكاتبة ريماء فليحان، فيما فضل البعض البقاء في سوريا والإختباء، مثلما فعل الكاتب والناشط المعارض ياسين الحاج صالح. إلا أن هذه «الوحشية» في التعامل لم تفعل فعلها كما خطط لها، فتحوّلت سوريا من بلد يكاد يصعب فيه العثور على أعمال ابداعية معارضة، إلى ينبوع خصب من الفن المعارض والمتحدي للسلطة السياسية، وتكاثرت الأعمال الفنية المكتوبة والمرئية والمسموعة الجديدة على «الانترنت» وشاشات التلفزة.

والواقع أن معالم الخريطة السياسية المستقبلية لسوريا لم تتضح بعد، ولا يزال الغموض يلف مصير حركة الإحتجاج والحلول المتاحة، إلا أن الثابت ما كتبه المعارض السياسي البارز رياض الترك في بداية انتفاضة الشعب أن سوريا لم تعد «مملكة الصمت»، إذ أن الحالة الشعبية لن ترضى بعد اليوم برجوع الزمن إلى ما قبل التاريخ التأسيسي لـ ١٥ آذار/مارس، وأن المطالبة بالحريات، وفي صلبها حرية الرأي، ستكون في جوهر المرحلة الجديدة، خصوصاً وأن أغلبية أطراف المجتمع السوري قد «تفتحت» مع ربيع عام ٢٠١١ على ممارسة حريات لم تكن معهودة من قبل، وليس للسلطة السياسية السورية أي فضل في ذلك.

تصويرهم للأحداث بكاميرات هواتفهم النقال، مثل باسل السيد الذي قتل أثناء تصويره عمليات القصف على بابا عمرو في حمص، أو المصور فرزات جربان الذي قتل واقتلعت عيناه. أما المدونون والمواطنون الإلكترونيون الذين ينشطون على شبكات التواصل الاجتماعي، فقد نالوا نصيبهم من القمع، إذ بادر كثيرون إلى الإختباء أو السفر إثر اعتقال الأجهزة الأمنية عدداً منهم، كالمدونة رزان غزاوي، في حين استمر اعتقال المدونة طل الملوحي وإعلانها الإضراب عن الطعام حتى إطلاق سراحها.

إلا أن الوضع الإعلامي الجديد لا يخلو من تعقيدات أخرى تتعلق بمهنية العمل الصحفي وموضوعية الأخبار المرسله، إذ أن بعض الصحفيين المواطنين غير مؤهلين وغير مدربين على نشاطهم المستجد، فوقع بعضهم أحياناً في فخ المبالغة والانفعالية في كتاباتهم وفي توثيق الأحداث ناهيك عن نقل أخبار غير صحيحة. وقد عمد الكثير من الناشطين الإلكترونيين إلى إيجاد صيغ مختلفة للتحقق من الأخبار عبر الشبكات الاجتماعية والبرامج الإلكترونية. وبرزت إلى الواجهة قضية المدونة أمينة عبد الله التي كانت تكتب على مدونتها الخاصة «فتاة مثلية في دمشق» (Gay Girl in Damascus) عن الأحداث والانتهاكات، وقالت إنها تعرضت للإعتقال وتابعتها وسائل إعلام أجنبية كونها تكتب بالإنكليزية، ولكن سرعان ما اتضح أن «قضية» المدونة كانت ملفقة وأن كاتبها رجل أميركي أربعيني يتابع دراسته في اسكتلندا ويدعى طوم ماكماستر.

واستخدمت وسائل الإعلام السورية كل الأساليب لدحض المعلومات والأخبار التي تصل إلى وسائل الإعلام العربية والأجنبية وضرب صدقيتها. فتارةً تصف المتظاهرين بالأصوليين الإسلاميين وتارةً أخرى تنفي وجود مظاهر احتجاج في سوريا، وأن ما يراه الناس على الشاشات هو «فبركات» إعلامية تم تصويرها في بلدان مجاورة أو في استوديوهات متخصصة، رغم عدم سماح دمشق للإعلام العربي والأجنبي بالعمل والتجول بحرية أو الذهاب إلى المناطق التي تشهد تظاهرات مناهضة لسلطة الرئيس بشار الأسد أو انتهاكات لحقوق الإنسان للتحقق من الأخبار. وقد برزت حالات استقالات من وسائل الإعلام الرسمية رفضاً لدورها في محاربة الحراك المعارض السلمي والحض على قتل المتظاهرين، مثل علاء الخضمر الذي استقال من الوكالة السورية للأنباء «سانا»، والكاتب والصحافي ابراهيم الجبين الذي استقال من التلفزيون

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

١/١٢ اعتقال الكاتب الكردي حواس محمود.

شباط/فبراير

٢/٢ الحكم بالسجن ثلاثة أشهر على الكاتب عبد السلام حاجي ابراهيم.

٢/٤ اعتقال الروائي عبد الناصر العايد.

٢/١٤ الحكم بالسجن خمس سنوات على المدونة طل الملوحي.

٢/٢٠ اعتقال المدون أحمد محمد حديفة.

آذار/مارس

٣/٥ اعتقال المحامي والناشط الحقوقي محمد عيسى.

٣/١٣ الحكم بالسجن ثلاث سنوات على الكاتب علي العبدالله.

٣/١٥ اعتقال الناشطة هرمين اوسي بعد تعرضها للضرب المبرح.

٣/١٩ اعتقال الشاعر والإعلامي محمد ديبو.

٣/٢٢ اعتقال ثلاثة صحفيين من وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة «أسوشيتد برس»

(Associated Press) لمنعهم من تغطية أحداث درعا.

٣/٢٣ اعتقال المدون أحمد محمد حديفة للمرة الثانية خلال ٤٠ يوماً، والصحافي

والناشط مازن درويش.

٣/٢٤ اعتقال الصحافي معن عقيل.

٣/٢٩ اعتقال مدير مكتب وكالة «رويترز» (Reuters) في عمان سليمان الخالدي.

نيسان/أبريل

٤/١ اعتقال الصحفيين عامر مطر وجورج بغدادي.

٤/٦ اعتقال الصحافي محمد مستو.

٤/٩ اعتقال الصحافي الجزائري خالد مهند.

٤/٩ إقالة رئيسة تحرير صحيفة «تشرين» سميرة المسالمة لانتقادها أداء الأمن

السوري خلال أحداث درعا.

٤/١٠ اعتقال الناشط الحقوقي أحمد معتوق.

٤/١١ اعتقال الكاتب الصحافي فايز سارة.

٤/١٣ اعتقال المدون وسيم حسن.

٤/١٤ اعتقال المدون خالد المبارك.

أبرز الانتهاكات

اعتقال الناشط الحقوقي محمد دغمش.	٤/١٦
اعتقال الشاعر ابراهيم بركات.	٤/١٧
اعتقال الناشط محمود عيسى.	٤/١٩
اعتقال النشطاء الحقوقيين نواف حسن رشيد وعبد الحليم حسين ولقمان حسين وأبو أنور حج مولود.	٤/٢٢
اعتقال رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان دانيال سعود.	٤/٢٣
اعتقال الشاعر هوزان كركوندي.	٤/٢٤
اعتقال الناشط عبد الرحمن سليمان.	٤/٢٥
اعتقال الناشط الحقوقي قاسم عزاوي.	٤/٢٦
اعتقال الناشط الحقوقي راسم الأتاسي.	٤/٢٧
اختطاف المخرج فراس فياض واعتقال الناشط الحقوقي عبد القادر الخزنوي.	٤/٣٠

أيار/مايو

اعتقال الناشط الحقوقي عبد الله الخليل والشاعر مدحت قدور والاعتداء على الصحفي إياد خليل.	٥/١
اختفاء مراسلة قناة «الجزيرة» دوروثي بارفاز واعتقال الصحفيين عمر كوش ودانا جوابرة.	٥/٢
اعتقال الناشط الحقوقي منهل باريش والمصور أكرم درويش.	٥/٣
اعتقال الناشط الحقوقي أحمد بكور والصحافي جهاد جمال.	٥/٥
اعتقال الناشط الحقوقي أكرم حسين والصحافي اللبناني غسان سعود.	٥/٦
اعتقال الصحافية اللبنانية غدي فرنسيس.	٥/٧
اعتقال الصحافية ملك شنواني والكاتب العماد ديوب والناشط الحقوقي شادي كردية.	٥/٩
اعتقال الشاعر علي درباك والناشط الحقوقي محمد نجاتي طيارة.	٥/١٢
اعتقال الناشطة الحقوقية كاترين التلي والصحافيين رأفت الرفاعي وموسى الخطيب.	٥/١٣
اعتقال الناشط الحقوقي أحمد الخفاجي.	٥/٢٣
اعتقال الناشط الحقوقي أحمد الكردي والشاعر فرحان عبد القادر بن جميل.	٥/٢٥
اعتقال الناشط الحقوقي محمد سليمان.	٥/٢٧
اعتقال الناشط الحقوقي تامر الجهماني.	٥/٢٩

حزيران/يونيو

اعتقال عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان محمد صافي حمود في القامشلي.	٦/٧
اعتقال عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان مجيد العدل في ادلب.	٦/١٠

انكشاف قضية الأميركي طوم ماكماستر الذي انتحل شخصية مدونة سورية باسم أمينة عبدالله، المعروفة بـ«فتاة مثلية في دمشق» (Gay Girl in Damascus).	٦/١٢
اعتقال الكاتب خليل الحاج صالح.	٦/٢٥
اعتقال عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان محمد عبد المجيد شريف في حلب.	٦/٢٧
اعتقال الناشط الحقوقي أحمد حجي خلف.	٦/٢٩

تموز/يوليو

اعتقال النشطاء الحقوقيين بيسان حامد الجاسم وأدهم القاق وعلا رمضان والمدون أنس المعراوي.	٧/١
اعتقال الصحفي عمر الأسعد والاعتداء على منزل الأديب نبيل سليمان.	٧/٣
الاعتداء على الناشط الحقوقي محمد نجاتي طيارة في سجن حمص واعتقال الناشط حسن حسن.	٧/٥
اغتيال المغني ابراهيم القاشوش ذبحاً واقتلاع حنجرتة.	٧/٦
اعتقال المخرج المسرحي أسامة غنم.	٧/٨
منع عرض فيلمي «الدجاج» و«محاولة عن سد الفرات» للمخرج الراحل عمر أميرالاي.	٧/١١
إحراق منزل مدير موقع «شام برس» علي جمالو.	٧/١١
اعتقال الصحفي عفية البطاح.	٧/١٢
اعتقال أكثر من ١٥ صحافياً وفناناً ومثقفاً خلال تظاهرة «مثقفون لأجل سوريا» في دمشق، ومنهم إياد شربجي وبلند حمزة ومحمد وأحمد ملص ومي سكاف وريما فليحان ومجدولين حسن وغيفارا نمر ونضال حسن وريم مشهدي ومظفر سلمان وباسل شحادة ونبيل المالح ورامي العاشق.	٧/١٣
اعتقال الكاتب علي العبدالله بعد أسابيع من الإفراج عنه.	٧/١٧
منع السلطات السورية دخول صحيفتي «الأخبار» و«السمير» اللبنايتين إلى الأراضي السورية.	٧/١٨
اعتقال الصحفي جمال طحان والمصور خلدون البطل.	٧/٢٠
اختطاف المخرج شادي أبو فخر.	٧/٢٣

آب/أغسطس

اعتقال الفنانة المسرحية يارا نصير.	٨/١
اعتقال الناشط الحقوقي محمد البيطار.	٨/٣
اعتقال الصحافيين إباء منذر وعمر الأسعد وعاصم حمشو ورودي عثمان والناشطين الحقوقيين محدين بنانة وهنادي زحلو.	٨/٤

أبرز الانتهاكات

اعتقال الناشط الحقوقي وليد بني.	٨/٦
اعتقال الناشط الحقوقي محمد حجي درويش.	٨/٧
منع عرض مسلسل «شيفون» للمخرج نجدت أنزور.	٨/٩
اغتيال الناشط الحقوقي معن العودات في درعا.	٨/٩
اعتقال الناشط الحقوقي عبد الكريم الريحاوي والشاعر فؤاد كحل والصحافية ميريام حداد.	٨/١١
اعتقال الناشطين الحقوقيين احمد الكردي ورشدي رشيد.	٨/١٢
اعتقال الصحفي سامي الحلبي.	٨/١٣
اعتقال الصحفي محمد الطحان.	٨/١٤
اعتقال الناشطين الحقوقيين إسلام الدباس ومجد الخولاني.	٨/١٦
اعتقال المخرج المسرحي دحام السطام والفنان مولود داوود والصحافي عادل خرسة.	٨/١٧
اعتقال الناشطة الحقوقية ملك سيد محمود.	٨/٢٠
منع مسلسل «فوق السقف» للمخرج سامر برقواوي.	٨/٢٢
اعتقال الناشط الحقوقي مأمون نيدو والصحافي محمد الكيال.	٨/٢٢
اعتقال الصحفي عبد المجيد راشد الرحمون والناشطين الحقوقيين عبدالله خليل ومحمد زغلول.	٨/٢٣
اعتقال الناشط الحقوقي رضوان سيدو.	٨/٢٤
الاعتداء على رسام الكاريكاتور علي فرزات وكسر يديه.	٨/٢٥
إيقاف تلفزيون «أم.بي.سي» (MBC) برنامج «أنت تستأهل» للإعلامي جورج قرداحي بسبب مواقفه الداعمة للنظام السوري.	٨/٢٥
منع الكتاب فايز سارة وميشيل كيلو ولؤي حسين من السفر إلى لبنان.	٨/٢٨
اعتقال عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان عبد الرزاق الهويدي.	٨/٢٨
اعتقال الصحفي عامر عبد السلام.	٨/٢٩
خطف مصور وكالة «سانا» سامر الشامي والاعتداء عليه بالضرب.	٨/٣٠

أيلول / سبتمبر

اعتقال الناشط الحقوقي جوان سليمان أيو.	٩/٤
اعتقال الناشط الحقوقي يحيى شربجي.	٩/٦
اعتداء وحشي على والدي عازف البيانو مالك الجندلي في حمص.	٩/٩
مقتل الناشط الحقوقي غياث مطر تحت التعذيب.	٩/٩
اعتقال الناشط الحقوقي دلبرين فرحان محمد.	٩/١١
اعتقال الناشط الحقوقي محمد ابراهيم درويش والكاتب ابراهيم مصطفى.	٩/١٦
حجب موقع «وورد برس» (Wordpress) الخاص بالمدونات.	٩/١٧
اعتقال الكاتب موسى زاخوراني.	٩/٢٠

اعتقال الناشطين محمد صالح وشبال محمد أمين ابراهيم.	٩/٢٢
اغتيال الأكاديميين نائل الدخيل ومحمد علي عقيل.	٩/٢٧
اغتيال الأستاذ الجامعي أوس خليل.	٩/٢٨
اعتقال المخرج علي الشيخ خضر.	٩/٣٠

تشرين الأول/أكتوبر

اعتقال الناشط منصور الأتاسي.	١٠/١
اغتيال الأستاذ الجامعي محمد العمر.	١٠/٢
الاعتداء بالضرب على النائب السوري السابق رياض سيف.	١٠/٧
اغتيال الناشط والكاتب الكردي مشعل تمو في القامشلي.	١٠/٧
مقتل الناشط الحقوقي زياد العبيدي في دير الزور.	١٠/١٥
اعتقال الكاتب إحسان طالب.	١٠/١٦
اعتقال المدون حسين غريب.	١٠/٢٤
اعتقال الصحافية لينا صالح الابراهيم.	١٠/٢٥

تشرين الثاني/نوفمبر

اختفاء المخرج نضال حسن في ظروف غامضة واعتقال المحامية أسماء الساسة.	١١/٣
اقتحام صالة للفنون في السويداء وحرق الكتب والأعمال الفنية فيها.	١١/١٣
اعتقال مدير مكتب ساننا في دير الزور علاء الخضر والناشط بحر عبد الرزاق.	١١/١٨
اغتيال المصور فرزات جريان في حمص واقتلاع عينيه.	١١/٢٠
اعتقال الناشط الحقوقي مصطفى أوسو.	١١/٢١
سحب أعداد صحيفة «بلدنا» من الأسواق بسبب مقال للصحافي بسام جنيد ينتقد فيه أداء حزب البعث.	١١/٢٣
اختفاء المخرج فراس فياض في مطار دمشق.	١١/٣٠

كانون الأول/ديسمبر

اعتقال المدونة رزان غزاوي.	١٢/٤
اعتقال المصورة والمنتجة السينمائية غيفارا نمر والممثل محمد آل رشي.	١٢/٨
اعتقال الصحافي عمار مصارع.	١٢/١٤
الاعتداء على الفنان جلال الطويل بالضرب المبرح.	١٢/١٩
اعتقال الصحافي محمد دحنون.	١٢/٢٠
مقتل المصور باسل السيد برصاصة في رأسه في منطقة بابا عمرو في حمص.	١٢/٢٧

انتهاكات غير مألوفة تُرهق الجسم الاعلامي في الاردن ومحاولات مكشوفة لتمرير قوانين تقيّد حرية التعبير

فراس تلحوق

وتكسير الكاميرا، وكذلك مدير مكتب قناة «العربية» سعد السيلاوي الذي انقض المديون أنفسهم وعناصر الأمن عليه وعلى فريق المحطة وكسروا كاميراتهم، كما تعرضوا للرشق بالحجارة ومُنع المراسل غسان أبو لوز من التصوير واحتُجز أربعة من أفراد الطاقم وأطلقوا لاحقاً، أما المدوّن والصحافي محمد عمر فقد أصيب بجروح في عينه وقدمه وبرضوض في يده جرّاء الاعتداء عليه بالضرب.

وبلغت الاعتداءات حداً خطراً في ١٥ أيار/مايو عندما أطلقت قوى الأمن الرصاص الحي على عدد من الصحافيين خلال تغطيتهم مسيرة حق العودة إحياءً للذكرى الـ٦٣ للنكبة، في حين اعتدى رجال الامن والدرك والمؤيدون للحكومة عليهم بالضرب وكسروا كاميراتهم، ومنهم مراسل «الجزيرة نت» في عمّان محمد النجار الذي تعرضت سيارته للتكسير وهو بداخلها. كما اقتحم مديون مكتب الصحافي جهاد أبو بيدر وهددوه بالقتل رمياً بالرصاص وحرق مكتبه، وتعرض الصحافي يوسف ضمرة للتهديد بالقتل بعد نشره تقريراً يكشف فيه عمليات احتيال بحق المواطنين الأردنيين، وأصيب الصحافي عمر المحارمة بجرح في قرنية العين إثر استهدافه بجحر خلال تغطيته مسيرة في عمّان.

وشهد العام استهدافاً متكرراً لمقر قناة «الجزيرة» وملاحقات وتهديدات لمراسليها والعاملين فيها، كان أبرزها تحطيم سيارة مراسل القناة أحمد جرار والعبث بمحتوياتها وسرقة أوراق منها. ونالت وكالة الصحافة الفرنسية «فرانس برس» (Agence France Presse) حصتها من الاعتداءات، فتعرضت مراسلتها رندا حبيب في حزيران/يونيو لهجوم من قبل صحيفة «الرأي» بتهمة نشر أخبار كاذبة وعدم التزام الحيادية، بعد نشرها خبراً عن تعرض الموكب الملكي للرشق بالحجارة. وبعد تلقي حبيب إتصالات عدة تتوعدها «بدفع الثمن غالباً»، تعرضت مقرّ الوكالة في عمّان للاعتداء من قبل

ودّع الجسم الاعلامي الأردني عام ٢٠١١، وهو يمحو آثار الاعتداءات المتكررة وغير المألوفة التي لحقت به جسدياً ومعنوياً، ومحاولات خنق الحريات وتقييدها بوسائل متعددة.

فقد أدى انزعاج السلطات من تسليط الصحافة الضوء على قضايا مهمة ومحظورة بالنسبة إليها، الى اتباع أساليب عنفية أحياناً، وبطريقة غير مباشرة في معظم الاوقات، كاستخدام «مجموعات مدنية موالية». وبرز التمادي في تعنيف الصحافيين والإعلاميين وصولاً الى ضربهم، واقتحام المرافق الإعلامية وتهديد العاملين فيها، والتدخل في تعيين الصحافيين أو إقالتهم من مناصبهم. واستفحل الأمر مع محاولة سنّ بعض القوانين الهادفة الى الحدّ من الحريات الصحافية لدرجة دفعت وزير الدولة للإعلام والاتصال طاهر العدوان الى تقديم استقالته في السادس من حزيران/يونيو ٢٠١١، احتجاجاً على تعديلات قوانين اعتبرها «تحدّ من حرية الصحافة والتعبير». إلا أن أكثر بدع السلطة خلال العام كانت «المادة ٢٢» من قانون مكافحة الفساد الذي حرّك موجة سخط عارمة ضده من قبل الصحافة الأردنية، وشهد البتّ بشأنه «لعبة» كرّ وفرّ بين مجلسي النواب والأعيان وبين نقابة الصحافيين والإعلاميين.

وتكررت الاعتداءات الجسدية العنيفة على الصحافيين بشكل فردي أو جماعي في أكثر من مناسبة. وتناوب على دور «البطولة» فيها عناصر الشرطة والمديون على حد سواء. وكان أكثرها دموية ووحشية في ٢٥ آذار/مارس حين تم استهداف الصحافيين بشكل متعمد من قبل العناصر الأمنية وبعض الموالين للحكومة خلال تغطيتهم اعتصاماً يطالب بإصلاحات دستورية ووقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية، ومنهم مراسل «رويترز» (Reuters) عبد الهادي الرمحي الذي تعرض للضرب على يد شخص مدني قبل أن ينقض عليه وعلى مساعده أكثر من عشرين شخصاً شاركوا في ضربهما

التي انتهجها مالك الصحيفة الجديد، وتم تعيين بدلاء لهم في اليوم التالي.

وفي ظل استنكار الفنانين الأردنيين للطريقة التي تعاملت بها قوى الأمن الأردنية مع الصحفيين والمعتصمين في التظاهرات، سجّل الحراك الثقافي اعتصاماً للشعراء والمثقفين الأردنيين في العاصمة عمّان مطالبين بفتح ملفات الفساد الثقافي ورفع يد الرقابة عن المطبوعات، إضافة الى توقيع أكثر من أربعين فناناً تشكيمياً أردنياً على مذكرة وجّهوها إلى وزير الثقافة يطالبون فيها بإصلاحات من أجل تحسين صورة الفن التشكيلي في الأردن.

وفي حين تقدم الكاتب وليد حسني بشكوى بحق رابطة الكتاب الاردنيين «بسبب رفضها طلب إنتسابه اليها»، قدّم عدد من أعضاء الرابطة استقالاتهم «بسبب تأخرها في إصدار بيان يدين ما يحدث في سوريا من قمع وقتل للمتظاهرين». أما نقابة الفنانين الاردنيين فقد عبّرت عن غضبها وانزعاجها من قرار استبعادها من تشكيلة اللجنة العليا لإعادة إحياء مهرجان جرش.

إنه واقع الحريات الصحافية في الاردن عام ٢٠١١، ينال ويصحو على وقع انتهاكات غير مألوفة تشوه وجه البلاد، ولعل أبلغ تصوير لما حصل ما عبّر عنه الفنانون الاردنيون استنكاراً بأن ذلك «أمر دخيل على المجتمع الأردني». لذا تبرز تساؤلات كثيرة وتطرح نفسها بقوة عن أسباب تفلّت الامور على النحو الخطير الذي آلت إليه، ولكن بالامكان تداركه في حال صدقت النوايا عند المعنيين وأصحاب الشأن من أجل إحداث تغيير جذري يواكب تطلعات شعوب الربيع العربي، والاردنيون بينهم، وإطلاق الحريات الاعلامية والثقافية وكسر كل الحواجز وإلغاء كل القوانين المقيدة لها.

مجهولين، ووصل التماذي الى حدّ مطالبة النائب الأردني يحيى السعود بمحاكمة الصحافية حبيب وإغلاق مكاتب الوكالة في الأردن، واستمر الاستهداف حتى تموز حيث تظاهر العشرات أمام مكتب الوكالة مطالبين بإغلاقه. كما تعرضت صحيفة «الغد» لعملية اقتحام ومحاولة منع توزيعها من قبل مجموعة مدنية ووصل الحد الى كسر رجل أحد موظفي التوزيع فيها.

وتوالى التدخلات السياسية والأمنية في العمل الصحافي، فانقدت الديوان الملكي كلاً من «وكالة الصحافة الفرنسية» و«رويترز» (Reuters) بسبب نشرهما تقارير تتضمن اتهامات ضد الملكة رانيا. وتهجّم النائب محمد سليمان الشوابكة على موقع «خبرني» الالكتروني وأهان مراسليه مرتين، في حين «طلبت» المخابرات الأردنية من المواقع الإلكترونية الإخبارية حذف خبر يتعلق باعتداء «بلطجية» على مسيرة لجبهة العمل الإسلامي نُظمت في محافظة المفرق. كما تقدم الصحافي عمر العساف بشكوى الى «المركز الوطني لحقوق الإنسان» ضد مدير المخابرات الأردنية محمد الرقاد بسبب التدخل لمنع تسلّمه منصباً إدارياً رفيعاً.

وشهدت نهاية العام إقالة رئيس تحرير صحيفة «الرأي» سميح المعاينة بطلب من وزير الدولة للإعلام راكان المجالي الذي أبلغه القرار شخصياً وعيّن الصحافي مجيد عصفور المقرب من رئيس الحكومة عون الخصاونة خلفاً له. وكان قد سبقها تقديم رئيس تحرير صحيفة «الغد» مصطفى صالح استقالته من دون ذكر الأسباب، وتقديم ثلاثي تحرير صحيفة «العرب اليوم» طاهر العدوان (رئيس مجلس الادارة) وفهد الخيطان (رئيس التحرير) وسلامة الدرعوي (مدير تحرير الدائرة الاقتصادية) استقالاتهم احتجاجاً على السياسة

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

١/١٤ الاعتداء على طاقم قناة «الجزيرة» في الكرك.

شباط/فبراير

٢/١١ الاعتداء على صحفيين خلال مسيرة تطالب بإسقاط الحكومة في مدينة ذيبان.

آذار/مارس

٣/٢٥ تعرّض الصحفيين عبد الهادي الرمحي وسعد السيلاوي وغسان أبو لوز ومحمد عمر ونور العمدة وعلاء الفزاع وشرحيل سويلم للضرب أثناء تغطيتهم اعتصاماً يطالب بإصلاحات دستورية.

نيسان/أبريل

٤/١٨ تهديد الصحفي جهاد أبو بيدر بالقتل من قبل مجموعة من أنصار الفريق أول المتقاعد خالد جميل الصرايرة واقتحام مكتبه.

٤/٢٠ صحيفة «الرأي» تمنع نشر مقال للصحافي سامي الزبيدي انتقد فيه صمت نقابة الصحفيين تجاه الاعتداء على مكتب الصحفي جهاد أبو بيدر.

أيار/مايو

٥/١٢ إطلاق النار على منزل الصحفي باسم سكجها.

٥/١٥ الاعتداء على الصحفيين محمد النجار ومحمد الرمحي ورشا الوحش وليندا المعاينة وحبیب أبو محفوظ وأشرف الشباب وربيع الصعوب ورنا الوحش خلال تغطيتهم مسيرة حق العودة.

حزيران/يونيو

٦/١ محكمة أمن الدولة تحتجز الصحفي علاء الفزاع ١٤ يوماً على ذمة التحقيق بسبب مواد صحافية نشرها على صفحته الإلكترونية.

٦/١١ تهديد الصحفي قصي الجعرون من قبل مجهول اخترق بريده الإلكتروني.

٦/١٥ الاعتداء على مكتب «وكالة الصحافة الفرنسية» في عمان وتهديد مراسلتها رندا حبيب.

أبرز الانتهاكات

استقالة وزير الدولة للإعلام طاهر العدوان احتجاجاً على تعديلات قوانين تحد من حرية الصحافة والتعبير.	٦/٢١
تحطيم سيارة مراسل قناة «الجزيرة» في الأردن أحمد جرار.	٦/٢٢

تموز/ يوليو

الاعتداء على الصحفيين أنس ضمرة وأحمد ملكاوي وسامي محاسنة ورائد عورتاني وياسر أبو هلاله ومنى الجولاني وخليل مزرعاوي ومحمد الكسواني ويزن خواص وعلي الزعبي وأحمد قبلاوي أثناء تغطيتهم اعتصاماً في منطقة رأس العين.	٧/١٥
---	------

تشرين الأول/ أكتوبر

إصابة الصحفي عمر محارمة بجرح في عينه خلال تغطيته مسيرة في عمان.	١٠/١٤
تهديد الصحفي يوسف ضمرة بالقتل.	١٠/٢٢

تشرين الثاني/ نوفمبر

الاعتداء على مكاتب صحيفة «الغد» والاعتداء على موظفيها.	١١/١١
اقتحام مكتب قناة «الجزيرة» في عمان من قبل مؤيدي النظام السوري.	١١/١٢

كانون الأول/ ديسمبر

وزير الدولة للإعلام رakan المجالي يقيل رئيس تحرير صحيفة «الغد» سميح المعاينة.	١٢/٢٠
المخابرات الأردنية تطلب من المواقع الإلكترونية حذف خبر حول الاعتداء على مسيرة لجبهة العمل الإسلامي في محافظة المفرق.	١٢/٢٣

قنابل الغاز الاسرائيلية تُلاقي هراوات وسكاكين «حماس» في قمع الحريات في قطاع غزة

وداد جربوع

صحافي، وإيقاف الاستدعاءات بحقهم، والإفراج عن أي صحافي موقوف»، كان أثر الانتهاكات واضحاً جداً على الساحة. فقد صعدت الاجهزة الامنية التابعة لـ«حماس» حملتها القمعية، واستخدم عناصرها قبضاتهم وأرجلهم والهراوات الحديدية والخشبية والصواعق الكهربائية وصولاً إلى الطعن بالسكاكين، وتم رصد أكثر من ٥٥ اعتداء بحق الصحافيين والمثقفين والفنانين والمدونين والناشطين الحقوقيين على السواء. بعضهم تعرض للاعتداء أكثر من مرة كما حصل مع مراسلة «سكايز» أسماء الغول، التي تعرضت للضرب وشد الشعر والدفع والشتم والتفتيش المهين في الشارع وأثناء التحقيق، لكن الأخطر كان تعرض الصحافية والمصورة سماح الرواغ للطعن بالسكين في ظهرها خلال تغطيتها للمسيرة الشعبية المطالبة بإنهاء الانقسام، ومحاولة رمي مصور وكالة «رويترز» (Reuters) للانباء محمد شناعة من شرفة الوكالة، وتوجيه المسدس الى رأس المصور الصحافي محمد جاد الله وتهديده.

واستعملت الحكومة المقالة لغة التهديد والوعيد مع الصحافيين لحملهم على عدم التحريض ضدها في كتاباتهم، والضغط عليهم إما بالاعتقال او الاستدعاء او الاحتجاز والتحقيق معهم من دون أي مسوغ قانوني، وحتى تعريضهم للتعذيب اثناء الاحتجاز. وشهدت هذه السنة اعتقال أكثر من ١٣ صحافياً، بعضهم اعتقل مرة ثانية بعد إطلاق سراحه، كما حصل مع الصحافي صلاح أبو صالح، ولم تجد حكومة «حماس» حجة لاعتقالهم سوى تهمة «التعامل مع حركة فتح»، ومنهم زياد عوض، محمود البرباروهاني الأغا.

كما اعتمدت أجهزة أمن «حماس» سياسة أخرى لترهيب الصحافيين ومنعهم من ممارسة عملهم الصحافي، تمثلت باستدعائهم واحتجازهم لساعات، وقد سجل أكثر من ٢٧ حالة استدعاء واحتجاز، وبعضهم تم استدعاؤه أكثر من ثلاث مرات كما حصل مع المدون

انتهى العام ٢٠١١ وقطاع غزة ما زال يرزح تحت نير الحصار الاسرائيلي برأً وبحراً وجوّاً، فيما معبر رفح، رثته الوحيدة على العالم، يخضع لمزاجية السلطات المصرية. وفي وقت يزهر الربيع العربي في المنطقة، لم تشهد فلسطين ربيعاً حقيقياً بعد، لكنها لمست مقدمات لهذا الربيع، تمثلت بالحراك الشبابي تحت شعار «الشعب يريد إسقاط الانقسام». ومع ذلك قوبلت «براعم» الربيع الفلسطيني بقمع الاجهزة الامنية التابعة لحكومة «حماس» المقالة في القطاع، ولا سيما خلال المسيرات الشبابية والتحركات الشعبية رافقت الخطوة «الحلم» بانتزاع الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الامم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي؛ ولم يكن غريباً طبعاً أن تُبرّر «حماس» ذلك بالمعزوفة المعتادة والمعروفة «حماية المصلحة الوطنية العامة».

وفي حين هزّت جريمة خطف مجموعة سلفية الصحافي وناشط السلام الايطالي فيتوريو أريغوني، وشنقه بما يشبه الإعدام، الرأي العام المحلي والدولي، تعددت الانتهاكات على الساحة الاعلامية والثقافية في القطاع، مع تمادي «حماس» في نهج الاعتداءات والاستدعاءات والاعتقالات وما رافقتها من ترهيب وإهانة وإذلال خلال الاستجواب. وكذلك استمرت إسرائيل في نهج الارتكابات والتجاوزات، ولا سيما الاستهداف المباشر والمتعمد للمراسلين والمصورين بالرصاص والقنابل الغازية ما أدى إلى إصابة عدد منهم، إذ أصيب كل من الصحافي محمد عثمان بالرصاص الحي في صدره ويده، والصحافي محمد المدهون بجروح خطيرة في رأسه، إضافة الى إصابة بعضهم بحالات اختناق وتسمم شديد نتيجة إطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم خلال المسيرات السلمية.

أما «حماس» فقد اعتمدت سياسة «الخطاب المزدوج» في طريقة تعاملها. ففي حين أكد أكثر من مسؤول في المكتب الإعلامي الحكومي «ضرورة عدم التعرض لأي

على تعهد يقضي بعدم الاساءة الى حركة «حماس» في التقارير التي يكتبونها.

إن استمرار الاعتداءات على الحريات العامة وحقوق المثقفين أثر سلباً على الحياة الثقافية، فتراجعت وضعت مقوماتها المختلفة، فضلاً عن التهميش المنظم لمساحة الديمقراطية والتعددية الفكرية في اتجاه أحادية الوعي الثقافي من خلال ترسيخ المؤسسة الدينية وأدواتها. فمصادرة جهاز الشرطة التابع لحركة «حماس» رواية «شيكافو» للكاتب المصري علاء الأسواني ورواية «وليمة لأعشاب البحر» للكاتب السوري حيدر حيدر، بحجة انهما «تسيئان إلى الأخلاق وتهينان الدين الاسلامي» خير مثال على ذلك، كما أن مصادرة الحق في تشكيل الفرق الفنية المختلطة (المسرحية والتمثيلية) ما زالت سارية المفعول، باعتبار أن ذلك مخالف للدين الإسلامي، إضافة الى خضوع العروض المسرحية لسلسلة اجراءات من قبل حكومة «حماس» قبل حصولها على موافقة لعرضها.

وهكذا أسدلت الستارة على العام ٢٠١١ بكل أحداثه وتناقضاته وتأثيرها المباشر على حرية التعبير في القطاع، في ضوء الربيع العربي، ما أسفر عن تصاعد حدة القمع على خلفية الصراع الداخلي. إلا أن نهاية العام شهدت ارتياحاً واسع النطاق على صعيد الحريات العامة، ارتبط بتطور المصالحة بين حركتي «حماس» و«فتح»، والتي تجلّت إيجابياتها بعودة توزيع صحف الضفة في غزة والعكس بعد منع دام عاماً ونيّف، والسماح مجدداً بعمل الفضائيات التابعة لكلا الطرفين.

والشاعر محمود المنيراوي، الذي وُجّهت إليه تهمة «نشر العلمانية من خلال مقالاته وقصائده». ولم تستثن الاجهزة الامنية المخرجين والفنانين من الاحتجاز، ومنهم مغني الراب محمد عنتر والمخرج جمال أبو القمصان.

وكان لمنع الصحفيين من أداء عملهم حيز مهم هذه السنة في إشارة من حكومة «حماس» الى التعتيم على ما يحصل من انتهاكات بحق النشطاء والحراك الشبابي، إذ عمدت الاجهزة الامنية الى الاعتداء على الصحفيين وتكسير الكاميرات أو مصادرتها، إضافة الى مضايقة المراسلين اثناء حديثهم على الهواء مباشرة مثلما حصل مع مراسل إذاعة «القدس» عبد الله مقداد. كما اقتحمت الاجهزة الامنية عدداً من الوكالات والمكاتب الاعلامية في مدينة غزة منها وكالة «الميادين» والتلفزيون الياباني ووكالة «رويترز» (Reuters) للانباء، واعتدت على الصحفيين والموظفين بالضرب وحطمت محتويات المكاتب.

ولم تكتف حكومة «حماس» باستعمال أجهزتها الامنية لقمع الصحفيين، بل استخدمت الصحفيين التابعين لها ولحركة «الجهاد الإسلامي» في اقتحام نقابة الصحفيين مرتين خلال هذا العام، والذين أجبروا أعضاء النقابة على مغادرة المقر تحت تهديد السلاح بحجة ان النقابة «غير شرعية». وانتهى العام وأعضاء النقابة ما زالوا غير قادرين على دخول مكاتبهم. كما تم التضييق على عدد من الصحفيين والمدونين من خلال منعهم من السفر خارج القطاع من دون سبب مقنع، إضافة الى منع بعض الصحفيين الاجانب من دخول القطاع الا بعد التوقيع

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

مصادرة رواية «شيكافو» للكاتب المصري علاء الأسواني ورواية «وليمة لأعشاب البحر» للكاتب السوري حيدر حيدر.	١/٢٦
شرطة حماس تعتدي على مراسلة «سكايز» أسماء الغول وعلى عدد من الصحافيات والمدونات، منهن نازك أبو رحمة ووزان المدهون وعبير أيوب وإيياء ذو الفقار سويرجو.	١/٣١

أبرز الانتهاكات

شباط/ فبراير

الاعتداء على مراسل التلفزيون الألماني شوقي يحيى الغرا. ٢/١١

آذار/ مارس

صحافيون تابعون لحركة حماس يقتحمون مقر نقابة الصحفيين الفلسطينيين.	٣/٨
الاعتداء على مراسلة «سكايز» أسماء الغول والمصوّرة سماح الرواغ وعلى أكثر من ٢٠ صحافياً أثناء تغطيتهم المسيرة الشعبية المطالبة بإنهاء الانقسام.	٣/١٥
الاعتداء على الصحفيين عصام ومحمود العجرمي ومحمد البابا ووسام ياسين وخضر أبو كويك واسماعيل الزعنون والباحث محمد عبد الله أثناء اعتصام أمام مقر الأونروا.	٣/١٧
الاعتداء على الصحفيين منال حسن النواجحة ومصطفى البايض وسامي أبو سالم وخالد الأشقر ومحمد جاد الله ومحمد وعبد الرحمن شناعة ومنذر خليل الشرافي ونصر أبو الفول خلال مدهامات شرطة حماس لعدد من مكاتب وسائل إعلامية وفض اعتصامات احتجاجية.	٣/١٩
الاعتداء على الصحفي محمد عبد النبي.	٣/٢٧
الاعتداء على الصحفيين تيد نيترز ووسام محمد ياسين وإياد طلال طه ومحمد الحسوم وممدوح السيد ووجيه النجار.	٣/٣٠

نيسان/ أبريل

إصابة الصحفي محمد المدهون جراء قصف إسرائيلي.	٤/٧
إعدام الصحفي وناشط السلام الإيطالي فيتوريو أريغوني على يد تنظيم إسلامي متطرف.	٤/١٤

أيار/ مايو

الاعتداء على الصحفي زكريا التلمس.	٥/٣
القوات الإسرائيلية تصيب الصحفيين محمد عثمان وحسين كرسوع ومحمد بكر اللوح خلال مسيرة إحياء ذكرى النكبة.	٥/١٥

حزيران/ يونيو

الاعتداء على الناشط الحقوقي سامر أبو رحمة خلال التحقيق معه.	٦/١٣
توقيف الصحفي ماجد أبو سلامة.	٦/١٥

أبرز الانتهاكات

الاعتداء على الكاتب أسعد الصفاوي خلال التحقيق معه.	٦/٢٢
الاعتداء على مراسل «فرانس ٢٤» (France 24) سلامة عطاالله خلال التحقيق معه.	٦/٢٦

تموز/ يوليو

الاعتداء على الصحفي سمير حمتمو من قبل مسؤولين في صحيفة «فلسطين».	٧/٦
محاولة إحراق مكتب وكالة «وفا» في غزة.	٧/١٠

آب/ أغسطس

اعتقال الصحفي فتحي محمود طيبيل والمدونين عرفات الحاج ومحمد صيام ومحمد اسماعيل وفادي الشافعي وخلييل الوزير.	٨/٢١
--	------

أيلول/ سبتمبر

اعتقال المخرج المسرحي جمال أبو القمصان.	٩/٢٣
منع مراسل «بي.بي.سي.» (BBC) جون دونيسون من الدخول إلى غزة.	٩/٢٧
الاعتداء على الصحفي يوسف الحلو.	٩/٣٠

تشرين الأول/ أكتوبر

صحافيون من حماس والجهاد الإسلامي يقتحمون مقر نقابة الصحفيين الفلسطينيين.	١٠/١١
اعتقال الصحفي صلاح أبو صالح.	١٠/٢٧

تشرين الثاني/ نوفمبر

اعتقال الصحفي زياد عوض.	١١/٢٢
اعتقال المدون محمود البربار.	١١/٢٣
اعتقال الصحفي هاني الآغا.	١١/٢٤
عملية سطو على مكاتب وكالة «سما» الإخبارية.	١١/٢٧
اعتقال الصحفي صلاح أبو صالح للمرة الثانية خلال شهر.	١١/٢٩

الصحافيون في الضفة هدف حي لرمصاص الجنود الاسرائيليين وضحايا الاستدعاء والاعتقال وتأجيل المحاكمات في سجون السلطة

وداد جربوع

طاقم مسرح «الاحلام» لتفتيش مهين طال حتى أجهزة الصوت والديكور، فرضت السلطات الاسرائيلية سياسة منع السفر على عدد من المثقفين الفلسطينيين من دون إعطاء أي سبب واضح، ومنعت كتاب «دعامة عرش الرب، عن الدين والسياسة في اسرائيل» للكاتب احمد رفيق عوض من الدخول الى الأراضي الفلسطينية، وهو «دراسة أكاديمية تلقي الضوء على الظاهرة الاصولية الدينية المتغلغلة في عمق المجتمع الإسرائيلي».

كما تابعت السلطات الاسرائيلية سياسة اعتقال الصحفيين، فأوقفت أو احتجزت أكثر من ١٩ منهم، وأفرجت لاحقاً عن ١٢ بعد خضوعهم للتحقيق وإصدار أحكام متفاوتة بحقهم، وكان لافتاً اللجوء الى «الإعتقال الاداري» الذي يقوم على أساس اعتقال الشخص من دون توجيه لائحة اتهام بحقه ومن دون محاكمة، مع إمكان التجديد له مرات عدة لفترة تصل إلى ستة أشهر، مثلما حصل مع الصحفي وليد خالد الذي تم تجديد الاعتقال الاداري بحقه مرتين. وانتهى العام، وما زال كل من الإعلامي نواف العامر والصحفيين وليد خالد ورائد الشريف وعامر أبو عرفة وأمين أبو وردة قيد الاعتقال في السجون الاسرائيلية.

أما داخلياً، فقد ألقى الصراع السياسي والشرخ بين حركتي «فتح» و«حماس» بظلاله على حرية التعبير في الضفة الغربية، والتي شهدت حالة مدّ وجزر مرتبطة بالمصالحة بين الحركتين، في الوقت الذي اختلف فيه المشهد وطريقة تعامل أجهزة أمن كل منهما مع الصحفيين والمثقفين، إلا أن العناوين العريضة للانتهاكات كررت نفسها في الضفة والقطاع على السواء. ولعب النظام السياسي الفلسطيني دوراً مؤثراً في خلق وتعميق الرقابة الذاتية على الصحفيين وأفكاره وأرائه، خوفاً من اي اعتداء يمكن ان يطاله، وقد تمّ رصد أكثر من ٢٠ حالة اعتقال واستدعاء، بعضها لأكثر من مرة، على يد الاجهزة الامنية التابعة للسلطة، مثلما حصل

في زمن الربيع العربي، لا تزال الحريات الاعلامية والثقافية في الضفة الغربية تشهد تراجعاً حاداً، رغم وجود القوانين والتشريعات التي يفترض أن تحميها. لكن الواقع السياسي المتشابك أثر سلباً على حال الصحفيين والمثقفين الفلسطينيين الذين عانوا الامرين، من احتلال اسرائيلي يعمد الى استهدافهم في محاولة لترهيهم ومنعهم من أداء عملهم، ومن سلسلة انتهاكات اقترفتها الاجهزة الامنية التابعة للسلطة الفلسطينية. وسط هذا الواقع المعقد، أثار جرمية اغتيال المخرج والممثل جوليانو صليبا خميس على أيدي مسلحين مجهولين أطلقوا النار عليه في مخيم جنين في بداية نيسان، موجة استنكار عارمة في الأوساط الشعبية والثقافية الفلسطينية وخرجت مسيرات غاضبة في الضفة استنكاراً للجريمة.

وقد شكّل الصحافيون «هدفاً حياً» للجنود الاسرائيليين، بهدف منعهم من نقل وقائع الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، إذ تمّ رصد إصابة أكثر من ٣٤ منهم في شكل مباشر ومتعمد خلال هذا العام، ولا سيما أثناء تغطيتهم المسيرات الأسبوعية المناهضة لجدار الفصل ومصادرة الأراضي، من خلال استخدام الجنود الرصاص المطاطي والقنابل الحديدية والصوتية والغاز المسيل للدموع والمياه العادمة الممزوجة بالمواد الكيميائية، ما أدى الى إصابة العديد من الصحفيين والمراسلين والمصورين والناشطين الحقوقيين بحروق وحالات اختناق وتسمم شديد، وترافق ذلك مع اقتحام الجنود وكالات إعلامية عدة وتحطيمهم معدّاتها ومصادرتهم بعضاً منها.

ولم يسلم الفنانون ومعهم دور المسارح أيضاً من همجية الاعتداءات، إذ افتتح الجنود الاسرائيليون مسرح «الحرية» ودمّروا محيطه وكسروا الشبائيك الزجاجية، واعتقلوا مديره عدنان إبراهيم نغنية ورئيس مجلس إدارته بلال خالد السعدي. وفي حين تعرّض

إصدار الحكم بتبرئتهما. وفي تطور غير مسبوق يتعلق بانتهاك الحريات الثقافية في الضفة، أصدر النائب العام الفلسطيني أمراً بوقف بث البرنامج الكوميدي «وطن ع وتر»، بعد تقديم شكاوى عدة ضده بتهمة «الإسفاف بالأداء والانتقاص من دور الأجهزة الأمنية والقضائية والمهن الطبية»، وهي المرة الأولى التي يُصدر فيها النائب العام قراراً بوقف برنامج يُبث على شاشة التلفزيون الوطني الفلسطيني.

إنه واقع الحريات الاعلامية والثقافية في الضفة الغربية، والذي يثنّ بين مطرقة الاحتلال الاسرائيلي وسندان الخلافات الفلسطينية الداخلية، حيث يتابع الفلسطيني ربيع العرب كرافعة تساعده في نضاله، لأنه يحتاج الى ربيعته الخاص للوصول الى مُصالحة تُنهي الحالة الشاذة، خصوصاً وأن الكثيرين يعتقدون ان الربيع العربي الحقيقي يبدأ من فلسطين وينتهي فيها.

مع الصحفي سامي العاصي والمصور أسيد عمارنة، اضافة الى التعرّض لصحافيين تابعين لمؤسسات اعلامية مناهضة للسلطة الفلسطينية والتحقيق معهم ومصادرة معداتهم الصحافية، كما حصل مع صحافيين فضائية «الاقصى» التابعة لحركة «حماس».

وخلافاً للمادة ١٩ من القانون الأساس الفلسطيني، التي تكفل حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية، تمّت ملاحقة عدد من الصحافيين قانونياً وقضائياً على خلفية عملهم الصحفي، وأبرز التهم الموجهة إليهم «تعمير وحدة الصفاء بين عناصر الامة»، و«النيل من هيبة الدولة»، ومعظمهم يعملون في مؤسسات اعلامية تابعة لحركة «حماس». وإمعاناً في الترهيب النفسي والتعذيب المعنوي والسياسة الكيدية، كان يتم تأجيل المحاكمات وتأخير إصدار الاحكام من دون مسوّغ قانوني، وصل بعضها الى ست مرات، كما حصل مع الكاتب عصام شاور والصحافي علاء الطيطي قبل

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

الأمن الوقائي الفلسطيني يعتقل الكاتب عصام شاور.	١/١٧
الأمن الوقائي الفلسطيني يعتقل الباحث في جامعة النجاح الوطنية عدنان عودة.	١/٢٤
الاعتداء على مكتب قناة «الجزيرة» في رام الله.	١/٢٤
الاعتداء على مكتب وكالة «بال ميديا» (Pal Media) في نابلس.	١/٢٦

شباط/فبراير

إصابة المصور هيثم الخطيب خلال تغطيته مسيرة مناهضة لجدار الفصل في بلعين.	٢/٤
الأمن الوقائي الفلسطيني يعتقل الصحفي سامي العاصي.	٢/١٥
القوات الإسرائيلية تمنع ترميم مبنى نقابة الصحافيين الفلسطينيين في الخليل.	٢/١٧

آذار/مارس

منع بث حلقة من البرنامج الكوميدي «وطن ع وتر» على قناة «فلسطين» بسبب انتقادها الزعيم الليبي معمر القذافي.	٣/١٦
--	------

أبرز الانتهاكات

سجن شطة الإسرائيلي يمنع القنوات الفضائية العربية على السجناء الفلسطينيين. ٣/١٧

نيسان/أبريل

اغتيال المخرج المسرحي جوليانو خميس في جنين. ٤/٤
 اقتحام القوات الإسرائيلية لمسرح «الأحلام» في الخليل. ٤/١٥
 تمديد الأمن الوقائي الفلسطيني اعتقال الصحفي إسلام الحلايقة. ٤/١٧
 الاعتداء على المصور وجدي أشتيه. ٤/١٩
 القوات الإسرائيلية تعتقل الكاتب أحمد قطامش. ٤/٢١

أيار/مايو

السلطات الإسرائيلية تحول الصحفي وليد خالد علي إلى الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. ٥/١٥
 الشرطة الإسرائيلية تعتدي على الصحفي هشام عبد الحفيظ الشرباتي. ٥/١٥
 قوة إسرائيلية تدهم منزل الأمين العام للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين مراد السوداني. ٥/٢٢
 قوة إسرائيلية تقتحم منزل الصحفي علاء الطيطي. ٥/٢٦
 قوة إسرائيلية تعتقل الكاتب فراس جابر. ٥/٢٧

حزيران/يونيو

المخابرات الفلسطينية تحتجز الصحفي أحمد الخطيب وتصادر مواده المصورة. ٦/١٣
 الاعتداء على الصحافية ابتهاج منصور بالضرب المبرح. ٦/١٣
 إصابة الفنان ربيع تركمان برصاصة مطاطية خلال مشاركته في تظاهرة بلعين ضد جدار الفصل والاستيطان. ٦/١٧
 إصابة المصور وجدي أشتيه بقنبلة غاز في يده في مدينة نابلس. ٦/١٨
 القوات الإسرائيلية تعتقل الإعلامي نواف العامر ومدير مركز «أحرار» للدراسات فؤاد الخفش. ٦/٢٨

تموز/يوليو

السلطات الإسرائيلية تحكم على الإعلامي نواف العامر بالسجن خمسة أشهر. ٧/٥
 الاعتداء على المصور حازم بدر في الخليل. ٧/٩

أبرز الانتهاكات

القوات الإسرائيلية تعتقل الصحفي محمد بشارت.	٧/١٠
إصابة المصور هيثم الخطيب بقنبلة غاز أثناء تغطيته مظاهرة بلعين.	٧/٢٢
إسرائيل تمنع دخول كتاب «دعامة عرش الرب، عن الدين والسياسة في إسرائيل» للكاتب أحمد رفيق عوض إلى الأراضي الفلسطينية.	٧/٢٥
القوات الإسرائيلية تدهم مسرح «الحرية» في جنين وتعتقل مديره عدنان ابراهيم نغنية ورئيس مجلس إدارته بلال خالد السعدي.	٧/٢٧
الاعتداء على المصور مهيب البرغوثي أثناء تغطيته مسيرة في النبي صالح.	٧/٢٩

آب/ أغسطس

المخابرات الإسرائيلية تعتقل مراسل قناة «الجزيرة» في أفغانستان سامر علاوي.	٨/٩
المدعي العام الفلسطيني يصدر قراراً بوقف بث البرنامج الكوميدي «وطن ع وتر» على قناة «فلسطين».	٨/١٦
القوات الإسرائيلية تعتقل الصحفي أسيد عمارنة.	٨/٢١
القوات الإسرائيلية تعتقل الصحفي عامر أبو عرفة.	٨/٢٢
النيابة العامة الفلسطينية تحتجز الأستاذ الجامعي عبد الستار قاسم لمدة ١٥ يوماً.	٨/٢٥

أيلول/ سبتمبر

القوات الإسرائيلية تعتقل الناطق الإعلامي للجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان محمد بريجية.	٩/٩
إصابة مراسل تلفزيون «فلسطين» هارون عمارة والمصور فادي الجبوسي بحالات اختناق أثناء قمع القوات الإسرائيلية لمسيرة بلعين.	٩/٩
احتجاز النيابة العامة الفلسطينية الصحفي جورج قنواي لمدة يومين.	٩/١٠
إصابة المصور علاء بدرانة أثناء اقتحام القوات الإسرائيلية قرية قصرة.	٩/١٦
إصابة المصور أيمن النوباني أثناء اقتحام مستوطنين إسرائيليين قرية قرب نابلس.	٩/٢٠
المخابرات الفلسطينية تعتقل الصحفي محمد منى.	٩/٢٢
إصابة الصحفي الفرنسي كريس هوبي أثناء تغطيته مسيرة النبي صالح.	٩/٢٣
الأمن الوقائي الفلسطيني يعتقل الصحفي محمد بشارت.	٩/٢٧

تشرين الأول/ أكتوبر

الأمن الوقائي الفلسطيني يعتقل الصحفي محمد منى للمرة الثانية خلال أسبوعين.	١٠/٥
النيابة العامة الفلسطينية تمدد اعتقال الصحفي صديقي موسى.	١٠/٦

إصابة الصحفيين فراس طنينة وأشرف كتكت وسارة العدرة ومحمد راضي بالاختناق خلال قمع القوات الإسرائيلية اعتصاماً أمام سجن عوفر.	١٠/١١
إصابة المصور مجيد الصفدي بحجارة مستوطنين إسرائيليين غربي رام الله.	١٠/٢٦
إصابة الصحفيين فداء نصر وحسام أبو علان وعبد الحفيظ الهشلمون وحازم بدر أثناء قمع القوات الإسرائيلية مسيرة في بيت أمر.	١٠/٢٩

تشرين الثاني/نوفمبر

القوات الإسرائيلية تعتقل الصحفي رائد الشريف.	١١/١٤
إصابة الصحفيين مجدي أشتيه وعصام الريماوي ومحمد تركمان أثناء تغطيتهم مسيرة النبي صالح.	١١/١٨

كانون الأول/ديسمبر

إصابة المصور وليد مأمون بقنبلة غاز أثناء تغطيته مسيرة بلعين، واعتداء القوات الإسرائيلية على الصحفي مجدي أشتيه خلال مسيرة النبي صالح.	١٢/٢
القوات الإسرائيلية تعتقل منسق «المنتدى التنويري والثقافي» يوسف عبد الخالق.	١٢/٧
إصابة المصورين نجيب فراونة وعلي أبو رحمة خلال تغطيتهما مسيرتي النبي صالح وبلعين.	١٢/٩
إصابة الصحافية ليندا شلش بقنبلة غاز أطلقتها القوات الإسرائيلية أمام سجن عوفر.	١٢/١٨
القوات الإسرائيلية تعتقل الصحفي أمين أبو وردة.	١٢/٢٨
إصابة الصحفي عصام الريماوي بقنبلة غاز خلال تغطيته مسيرة النبي صالح.	١٢/٣٠
إصابة المصور أشرف أبو شاويش بقنبلة غاز خلال تغطيته اقتحام مستوطنين قرية عصيرة القبلية.	١٢/٣١
الشرطة الفلسطينية تمنع الفنان باسل زايد من إكمال أغنية خلال احتفال رأس السنة في رام الله.	١٢/٣١

السلطات الاسرائيلية تستمر في نهج القمع والعنصرية بحق الصحفيين والفنانين الفلسطينيين في أراضي الـ ٤٨

فراس تلحوق

الى العشرات من زملائهم في اعتداءات متفرقة. وكان لافتاً اعتداء عناصر الشرطة بالضرب على الصحفي حسين العبرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ومحاولة شرطي دهسه بسيارة الشرطة على الرغم من عرض بطاقته الصحافية أمامه، بهدف منعه من أداء عمله في تصوير عملية هدم قرية العراقيب في النقب.

وارتفعت وتيرة التعسف الى حدّ تهديد الصحفيين الأجانب بمنعهم من دخول إسرائيل في حال شاركوا في أسطول الحرية، وبلغت ذروتها مع اقتحام قوات البحرية سفن «أمواج الحرية» وتكليفها بالصحفيين والناشطين على متنها واعتقالهم ثم إطلاق سراحهم بعد إجبارهم على توقيع ورقة يقرون فيها بدخولهم إسرائيل من دون إذن. كما أمنت السلطات الإسرائيلية في ابتكار أساليب لإهانة الصحفيين وإذلالهم في شكل معيب وغير إنساني وغير أخلاقي، إذ أخضع جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي «الشاباك» الصحفيين الأتراك والعرب لتفتيش مهين وقاس، عند محاولتهم الدخول الى المؤتمر السنوي الخاص بالصحافة الأجنبية الذي يعقده رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لمناسبة حلول السنة الجديدة في مقره في القدس. كما أجبر الأمن الإسرائيلي في ٢١ أيار/مايو مراسلة وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse) الصحافية سارة حسين على خلع حمالة صدرها خلال تفتيش حسي دقيق ومهين تعرضت له على مدخل مكتب نتانياهو.

واتسم عام ٢٠١١ بهاجس الإبعاد عن المسجد الأقصى، إذ حاولت السلطات الإسرائيلية منع الصحفيين من تغطية الأخبار والاحداث داخله، ولا سيما اقتحام المستوطنين لباحاته. وكان لافتاً تقديم النيابة العامة في القدس لائحة إتهام بحق الصحفي محمود أبو عطا في آذار/مارس ٢٠١١ على خلفية نقله الأحداث التي وقعت في الأقصى عام ٢٠٠٩، واعتقال المصور فريد صالح خلال تغطيته مهرجاناً فيه وإبعاده ١٥ يوماً،

طوى العام ٢٠١١ صفحاته في أراضي الـ ٤٨ على إثني عشر شهراً مشبعة منعاً وقمعاً وقهراً، على يد السلطات الاسرائيلية التي أمنت في انتهاك الحريات الإعلامية والثقافية، لابساً في الوقت عينه «ثوب» العنصرية وضاربة عرض الحائط بالأعراف والمواثيق الدولية التي تطالب بحماية الحريات على اختلافها والحق بالتنوع الثقافي.

وتميّزت الممارسات الإسرائيلية بالهمجية من خلال الهجوم على الصحفيين والمصورين والمراسلين، بدءاً بالاعتداءات الجسدية عليهم، مروراً بالاستدعاءات والاعتقالات، ووصولاً الى الإبعاد القسري من دون محاكمات أو توجيه تهم، ومنع بعض الصحفيين من دخول مناطق معينة، واقتحام المواقع الإخبارية وتكسير محتوياتها ومصادرة معداتها. ولم تتورع السلطات الاسرائيلية عن اعتقال الصحفيين المشاركين في أسطول الحرية، وتوجت انتهاكاتهما بمحاولة فرض «قانون التشهير» عبر الكنيست وهو القانون الذي أطلق عليه الصحفيون العرب والإسرائيليون تسمية «قانون كمّ الأفواه».

فقد واصلت السلطات الإسرائيلية الاعتداء على الصحفيين المقدسيين ومنعهم من أداء واجبهم في شكل شبه يومي أو أسبوعي، ولا سيما في باحة المسجد الأقصى ورأس العمود وحي سلوان في القدس، وقد منعت في يوم واحد (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) أكثر من ٢١ صحافياً ومصوراً من تأدية واجبهم خلال تغطية المواجهات بين الجنود والأهالي في حي سلوان، ومرة أخرى (في ١١ آذار/مارس) أكثر من ١٧ منهم أيضاً، واستهدفتهم بالقنابل الدخانية عمداً واعترضت سبيلهم كما رشتهم بالمياه الأسنة وأبعدتهم عن المكان، ومنهم الصحافية ديبالا جويجان التي تعرضت للاعتداء والاصابة والابعاد والمنع أكثر من خمس مرات، وكذلك المصورون أحمد جلاجل وأحمد صيام ومعمّر عوض الذين تعرضوا للاعتداء والمضايقة أكثر من مرة، إضافة

وترافق مسار القمع والاعتداء مع سلسلة من القوانين العنصرية الهادفة الى محو تاريخ وهوية العرب في أراضي ٤٨، وأهمها تلك الهادفة الى منع الأذان والدعوة الى الصلاة، إضافة الى منع تعيين قضاة عرب في محكمة العدل العليا، وإكراه العرب على توقيع وثيقة «الولاء لدولة اسرائيل» كشرط لإتمام عدد من المعاملات الإدارية. وهكذا تُسدّل الستارة مع صفحة سوداء قاتمة في سجل الانتهاكات على الساحة الاعلامية والثقافية في أراضي ٤٨، مفتوحة على كل الاحتمالات التصعيدية، لا سيما وأن السلطات الإسرائيلية بدت في الأيام الأخيرة من العام أكثر إصراراً على ابتداء قوانين عنصرية جديدة وطرحها أمام الكنيست، في ظل احتمال تقريب موعد الإنتخابات الإسرائيلية، لتكون الحريات الثقافية والإعلامية لعرب ٤٨ مرة جديدة ضحية السياق إلى كراسي السلطة.

واعتقال الصحافيتين منى القواسمي وميساء أبو غزالة خلال تصويرهما اقتحام مستوطنين للمسجد ومصادرة كاميرتهما وهواتفهما النقالة. وفي هجمتها على المرافق الإعلامية والثقافية، اقتحمت القوات الإسرائيلية مكتب موقع «هون فلسطين» بشكل عنيف واحتجزت مراسله معاذ قيمري وصادرت كاميرته والكاميرات الخاصة بالموقع. وفي حين أوقفت بث إذاعة «صوت السلام» بعد تهديد مديرها بالاعتقال واقتحام الإذاعة، اعتقلت صاحب موقع «بلدي» الإلكتروني عماد المرعي، في حزيران/يونيو ٢٠١١ ثم أحالته الى الحبس المنزلي بعيداً عن قريته ومكان عمله واستمرت بالمطالبة في محاكمته حتى انتهى العام وهو يعيش مأساة الابعاد ومعاناتها. كما اقتحمت عناصر الشرطة الاسرائيلية المسرح الوطني الفلسطيني «الحكواتي» في مدينة القدس بأمر من وزير الأمن واعتقلت مديره جمال غوشة.

أبرز الانتهاكات

كانون الثاني/يناير

اعتقال مدير مركز معلومات وادي حلوة جواد صيام.	١/٤
تهديد الإعلامي زهير اندراوس القتل.	١/١٠
الشرطة الإسرائيلية تعتدي بالضرب على الصحفي حسين العبرة.	١/١٦
إصابة المصور حمزة نعاجي برصاص مطاطي.	١/٢٢
إصابة الصحافية ديانا جويحان والمصور أحمد جلاجل بقنبلة غاز.	١/٢٨
الحكم بالسجن تسع سنوات على رئيس لجنة الحريات في أراضي ٤٨ أمير مخول.	١/٣٠

شباط/فبراير

إصابة الصحافيين ديانا جويحان ومحمود عليان ومحمد أبو سنينة ومعمّر عوض ومحمود أبو ترك بقنابل غاز إسرائيلية في منطقة رأس العمود.	٢/٤
حكم بالسجن ثلاث سنوات على الفنان فداء الشاعر.	٢/١٧

آذار/مارس

اعتقال المصور أحمد جلاجل بعد تعرضه للضرب.	٣/١٦
---	------

أبرز الانتهاكات

٣/٢٥ اعتقال المصور نور كرامة بسبب تغطيته المواجهات بين الشرطة الإسرائيلية ونشطاء سلام في سلوان.

نيسان/أبريل

٤/٥ ملاحقة معلمين عرب بسبب مشاركتهم في إضراب «يوم الأرض».

٤/٢٢ منع إقامة مهرجان في مدينة قلنسوة لمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

٤/٢٤ اعتقال المصور فريد صالح خلال تغطيته مهرجاناً في الأقصى.

٤/٢٧ اقتحام مسرح «الحكواتي» في مدينة القدس.

٤/٢٩ إصابة المصور أحمد صيام برصاصة مطاطية.

نيسان/أبريل

٥/١٥ الاعتداء على فريق قناة «الجزيرة» المؤلف من شبيرين أبو عاقلة ونجوان سمري ونبيل مزاوي ومأمون عثمان ومجيد صفدي من قبل مؤيدي النظام السوري.

٥/١٥ الجامعة العبرية تمنع بث فيلم «معلول» لمناسبة يوم النكبة وجامعة حيفا تمنع ندوة ومحاضرة عن النكبة.

٥/١٧ أمن الجامعة العبرية يمنع الطلاب العرب من المشاركة في مهرجان التراث الفلسطيني.

٥/٢٧ الاعتداء على الصحفيين دبالا جويحان وعطا عويسات وسليمان خضر خلال تظاهرة في رأس العمود.

حزيران/يونيو

٦/١ اعتقال الصحافيتين منى القواسمي وميساء أبو غزالة.

٦/٥ منع إقامة مؤتمر «نعم للقدس فلسطينية عربية».

٦/٥ الاعتداء بالضرب على المصور أحمد صيام.

آب/أغسطس

٨/١٤ اعتقال رئيس جمعية «حريات» محمد كناعنة.

أيلول/سبتمبر

٩/٥ إغلاق مؤسسة النجاح الفلسطينية في القدس.

٩/٢٣ إصابة المصور معمر عوض بجرح بليغ في منطقة رأس العمود.

أبرز الانتهاكات

اعتقال مدير نادي الأسير في القدس ناصر قوس.	9/23
--	------

اعتقال المصور أحمد جلاجل.	9/28
---------------------------	------

تشرين الأول/أكتوبر

منع الصحافي عبد اللطيف غيث من دخول الضفة الغربية لمدة ستة أشهر.	10/10
---	-------

اقتحام مكتب موقع «هون فلسطين» واحتجاز المراسل معاذ قيمري.	10/23
---	-------

تشرين الثاني/نوفمبر

اقتحام أسطول «أمواج الحرية» المتجه إلى غزة وتعنيف الصحافيين لبنا عطاالله وكايسي جايمز وأيمن زبير وجيهان حافظ وحسان غاني.	11/3
--	------

اعتقال الصحافية إسراء سلهب.	11/16
-----------------------------	-------

وقف بث إذاعة «صوت السلام».	11/17
----------------------------	-------

كانون الأول/ديسمبر

منع الأغاني العربية وأمسية فنية في جامعة حيفا لمناسبة عيد الميلاد.	12/21
--	-------

الانتهاكات... وسبل الحماية

يوسف ملحم الهاشم

رسائل تهديد مباشرة إليهم على حسابهم الخاص على مواقع التواصل الاجتماعي، في ظل اعتقال عدد كبير من المدونين بحجج واهية ومنع بعضهم من السفر لحضور مؤتمرات خارج دولهم مثلما حصل في غزة وسوريا على وجه التحديد.

ولعل ذلك كله، بات يفرض على قطاعات الصحفيين والإعلاميين والفنانين والمثقفين والمدونين على السواء، القيام بمزيد من الخطوات الضرورية والملحة، بما يشبه التوصيات، لتحديد سبل الحماية والوقاية من كل أشكال الانتهاكات المعروفة، ويمكن اختصارها في ما يلي:

- أولاً، توثيق ما يتعرضون له من اعتداءات وتهديدات وأعمال عنف وعرضها على أهم المراجع الدولية والمنظمات الحقوقية المختصة.
- ثانياً، توطيد العلاقة بين جميع أطراف الجسم الإعلامي والثقافي والفني والتضامن في ما بينها ونقل الخبر والمعلومة المتصلة بأي اعتداء على أي منها فور وقوعه وكشفه أمام الرأي العام.
- ثالثاً، اعتبار أن حرية ونزاهة القضاء هي المكمل الأساسي لحرية العمل الصحفي والإعلامي والفني والثقافي، وبالتالي إيجاد رابط ولو معنوي بين الجسم القضائي من جهة والجسم الإعلامي والثقافي وكل ما يدور في فلكه من جهة ثانية، من خلال كشف أي ضغوط يتعرض لها القضاء الناظر في كل القضايا المطروحة أمامه، ومراجعة النصوص القانونية لسد الثغرات التي تقتنصها عادة الأجهزة المعادية للحرية بهدف الانقضاض على الحريات بكل أوجهها المعروفة.
- رابعاً، إعتبار أن هناك أفكاراً إيديولوجية مسبقة متورطة في الاعتداء على الحريات ونعني بها كل الإيديولوجيات التي تبرر لأنظمة الحزب الواحد

لم يختلف واقع الحريات الإعلامية والثقافية في كل من الدول الأربع التي يغطيها نشاط مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» (عيون سمير قصير)، لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، إلا بمعيار تبدل الانتهاك. وبعيداً عن لغة الارقام المخيفة للانتهاكات المتنوعة التي سجّلها «سكايز» خلال العام ٢٠١١، يلاحظ بوضوح تدهور وضع الحياة الاعلامية والثقافية بشكل نوعي، ومتناقض تماماً مع مناخ الربيع العربي المناادي بالحرية والديمقراطية للشعوب التي عانت عشرات السنين من الاضطهاد والقمع وعريضة الأنظمة، وهذا ما أكدته وقائع الانتهاكات التي رصدها «سكايز» في كل من البلدان الاربعة المعنية.

والمؤسف في مطلق الأحوال، أن جزءاً أساسياً من الملاحظات التي تعرّض لها صحفيون وإعلاميون ومثقفون في هذه البلدان قد استخدمت فيه تغطية قضائية من خلال سوق هؤلاء الى قاعات الاستجواب في المحاكم العسكرية والمماثلة في المحاكمات وابتداع أساليب وأحكام أقل ما يقال فيها أنها مجحفة وغير قانونية، وتنتهك حتى حرية القضاء نفسه، ما فرض مناخاً من الرقابة الذاتية التي تكبح حرية التعبير وطاقات الإبداع. في المقابل بقي القسم الرئيسي من الانتهاكات والاعتداءات بحق الإعلاميين والصحفيين والمثقفين والمدونين خارج إطار أي تغطية حقوقية أو قانونية، إذ تنوعت الاستهدافات واتخذت في قسم أساسي منها طابع الاعتداء الجسدي الذي يصل الى حدّ الاغتتيال والتصفية مروراً بالضرب والتهديد والاستدعاء المتكرر والاعتقال والإخفاء القسري، ولكن الأشبع والأفظع هو التشويه الجسدي والتمثيل بجثث القتلى لا سيما كما حصل في سوريا.

وبرز الى الواجهة أيضاً الاعتداء على الحريات الإعلامية الإلكترونية الذي لا يقل أهمية عن الانتهاكات الأخرى، سواء من خلال القرصنة أو ابتداع قوانين مقيدة لا تخطر ببال، أو بواسطة استخدام مواقع إلكترونية تتبع للجهات الرسمية ولأجهزتها الأمنية بقصد تشويه سمعة صحفيين والافتراء والتحريض عليهم، أو من خلال بعث

وحق التعبير عن الرأي، ما يحتم على الجسم الإعلامي تحصين نفسه بنفسه في وجه هؤلاء الذين لا يقلون وحشية عن «الشيخة والبلطجية» معنوياً ومادياً وبما يتركون من تشويه للمهنة وقديسيته وحرمتها.

• ثامناً، التنسيق بين جميع الأطر المعنية بالحرريات الإعلامية والثقافية والفنية، والبحث عن أفكار عملية لعقد ورش عمل دورية واحتفالات ومؤتمرات متخصصة وبشكل غير نمطي لدرس كل الحالات التي تعرّضوا لها وأسبابها وطرق وأساليب معالجتها، إضافة الى ضرورة ترشيد الصحفيين والمنتقنين وتوعيتهم على حقوقهم.

• تاسعاً، الاهتمام بإقرار مواد تعليمية تتناول موضوع الحريات في الجامعات وخصوصاً في كليات الحقوق والعلوم السياسية والاعلام والتوثيق.

• عاشرًا، العمل الحثيث لاستصدار قوانين جديدة تراعي التطور التكنولوجي بكل مندرجاته وتحاكي العصر وتبذ أي منحى رقابي وقمعي.

ربما تكون هذه التوصيات أو «الوصايا» العشر، غيضاً من فيض ما يختزنه بعض المعنيين والحقوقيين الملمين في هذا الاطار، الساعين أولاً وأخيراً الى محاولة الحماية والحد من الانتهاكات على الساحة الاعلامية والثقافية في كل من البلدان الاربعة المعنية. ويمكن في مطلق الاحوال اعتبارها خطوة أولى في رحلة الالف ميل... فهل هناك ما يمنع من المضي بالخطوة الاولى؟!

والقائد الواحد كل ما يمكن أن يُرتكب بحق الإعلاميين والمنتقنين، أو تلك التي تستثير الغرائز الدينية والتطرف الديني والتي لا تقل خطورة عن الأولى خصوصاً وأنها تتوسل النص المقدس لـ«تقديس» الاعتداء وتكريسه.

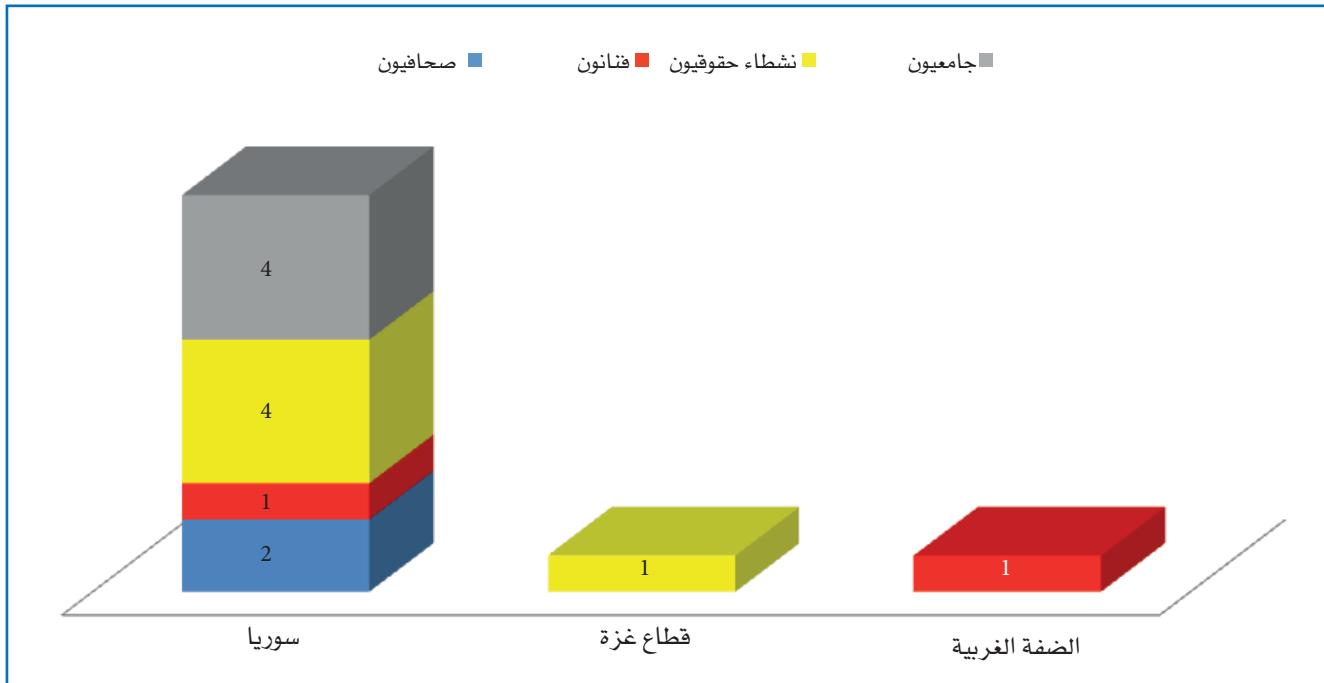
• خامساً، إيلاء جانب خاص وأساسي للاعتداءات على القسم الأنثوي من الجسم الثقافي والاعلامي والصحافي والفني واعتباره شكلاً مضاعفاً من أشكال الاعتداء على حقوق المرأة وحرّيتها.

• سادساً، التنبيه الى أن هذه الاعتداءات لم تعد تستهدف فقط الصحفيين العرب (والمنتقنين والفنانين)، بل امتدت الى الأجنبيون منهم فيهم الأوروبيون والأميركيون، وآخرهم الصحافي الفرنسي جيل جاكويه والمراسلة الأميركية ماري كولفن والمصور الفرنسي ريمي أوшлиك الذين قتلوا في سوريا، أو إثارة متاعب واعتداءات واستدعاءات مُبهمّة بهدف الضغط عليهم وتحريف الحقيقة التي يمكن أن ينقلوها، مما يحتم عليهم العمل أكثر وأكثر لكشف هذه الاعتداءات والتجاوزات أمام المراجع الدولية وأمام الرأي العام في دولهم.

• سابعاً، لا يمكننا إلا أن نشير الى هذا الكمّ من الاعتداءات الذي يمارسه أعداء الحريات مستخدمين طابوراً خامساً وسادساً وعاشرًا من الصحفيين والمنتقنين والإعلاميين كأبواق تحريضية على زملائهم في المهنة وعلى الأفكار التحررية وعلى حقوق الإنسان

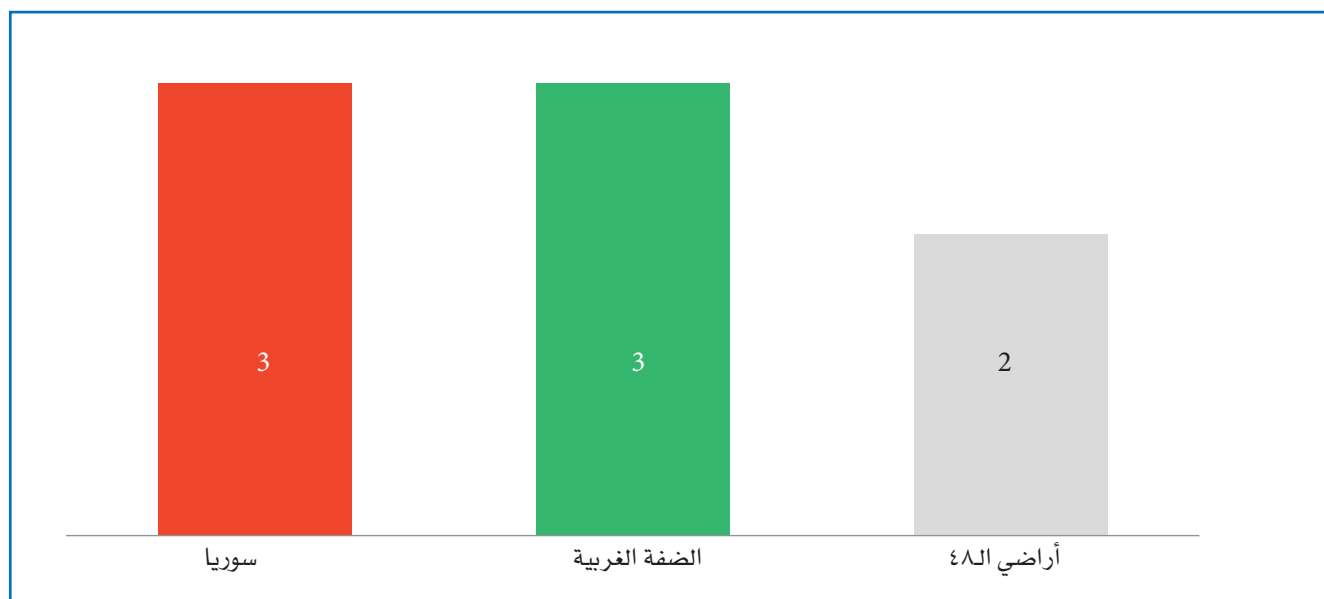
انتهاك الحريات الاعلامية والثقافية ... بالأرقام

١ - مقتل الصحفيين والنشطاء والمتقنين

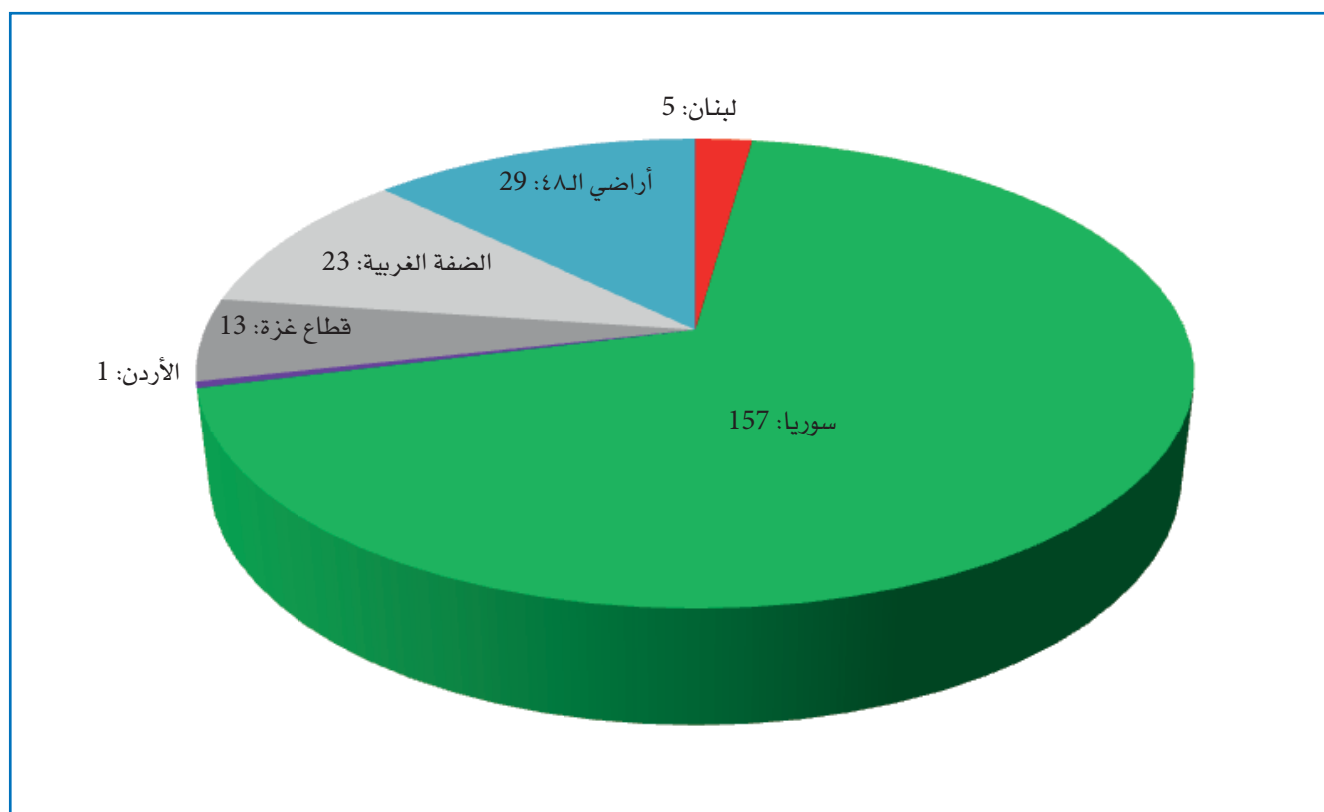


لم يسجل مقتل أي صحفي أو ناشط في لبنان والأردن عام ٢٠١١، إنما كان هذا العام دمويًا في سوريا حيث قتل كل من: الصحفيين فرزات جربان وباسل السيد، والفنان ابراهيم القاشوش، والنشطاء الحقوقيين الكاتب مشعل تمو ومعن العودات وغيث مطر وزيايد العبيدي، والاكاديميين نائل الدخيل ومحمد علي عقيل وأوس خليل ومحمد العمر. وسجّل إعدام ناشط السلام والصحافي الإيطالي فيتوريو أريغوني في قطاع غزة، واغتيال الفنان المسرحي جوليانو خميس في الضفة الغربية.

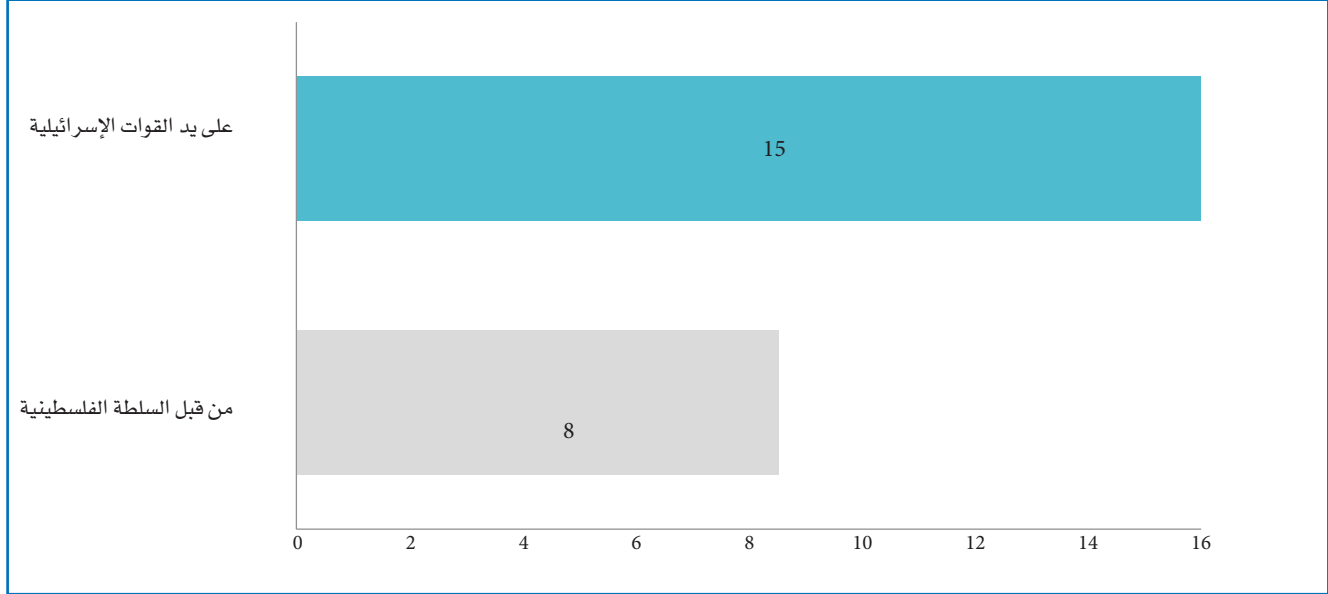
٢ - الحكم بالسجن على صحفيين ونشطاء ومنتقدين



٣ - توقيف الصحفيين والنشطاء والمنتقدين

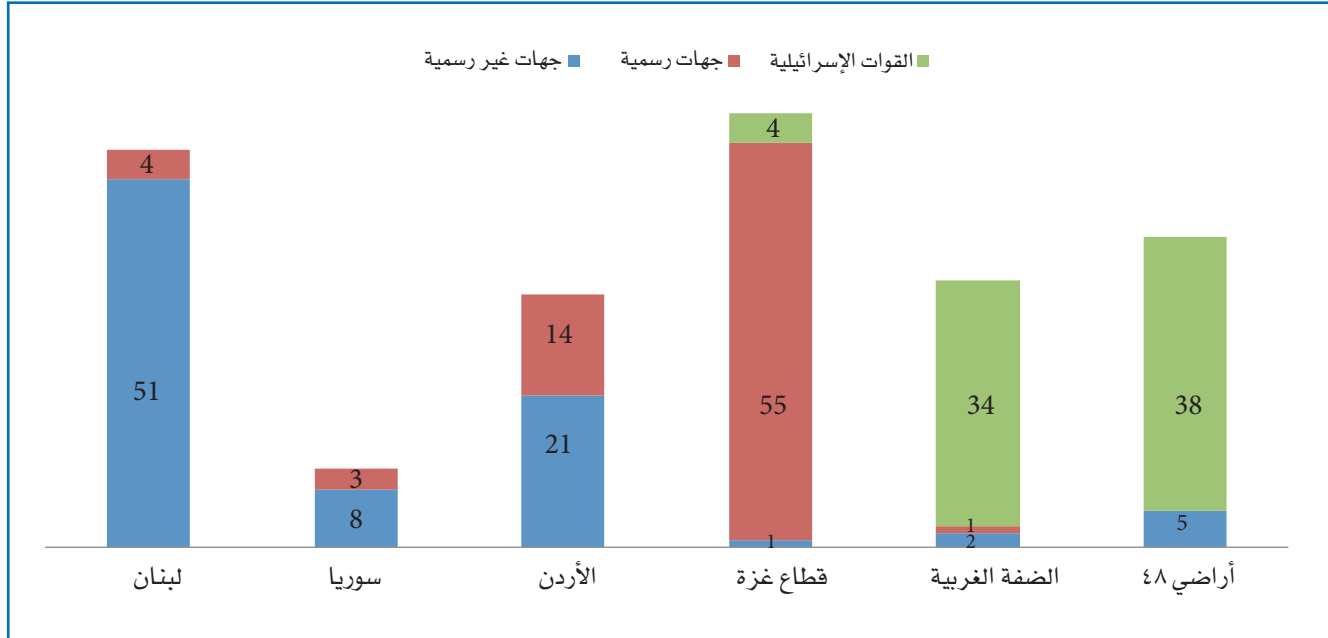


وفي الضفة الغربية بالتحديد:



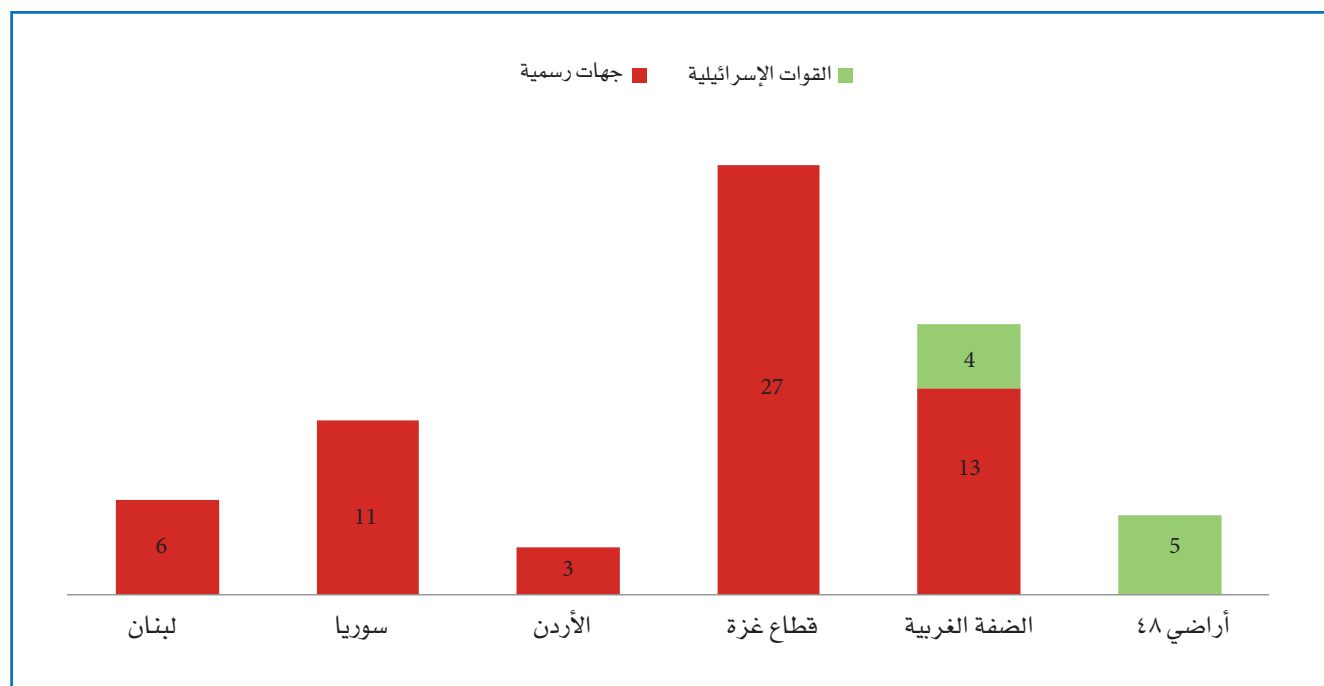
في الضفة الغربية، تم اعتقال ١٥ صحافياً ومنتقفاً وناشطاً حقوقياً على يد القوات الإسرائيلية، في حين سجل اعتقال ٨ على يد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.

٤ - الاعتداء على الصحفيين والمنتقفين والنشطاء

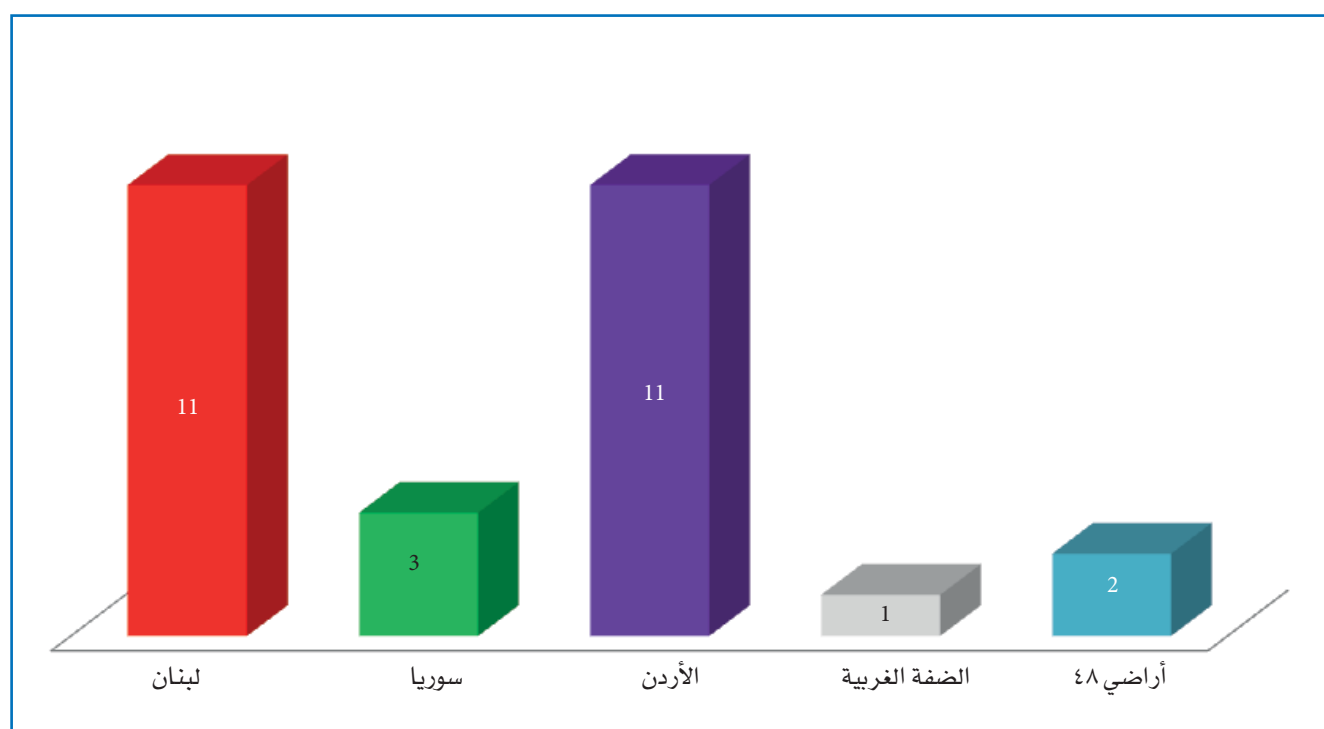


إن عدد حالات الاعتداء الجسدي على الصحفيين والفنانين المتدني نسبياً في سوريا ليس دليلاً على إيجابية واقع الحريات الإعلامية والثقافية في البلاد، لأن هذه الاعتداءات، على قلتها، تميزت بوحشية كبيرة كما حصل مع رسام الكاريكاتور علي فرزات ووالدي عازف البيانو مالك الجندي والفنان جلال الطويل على سبيل المثال لا الحصر.

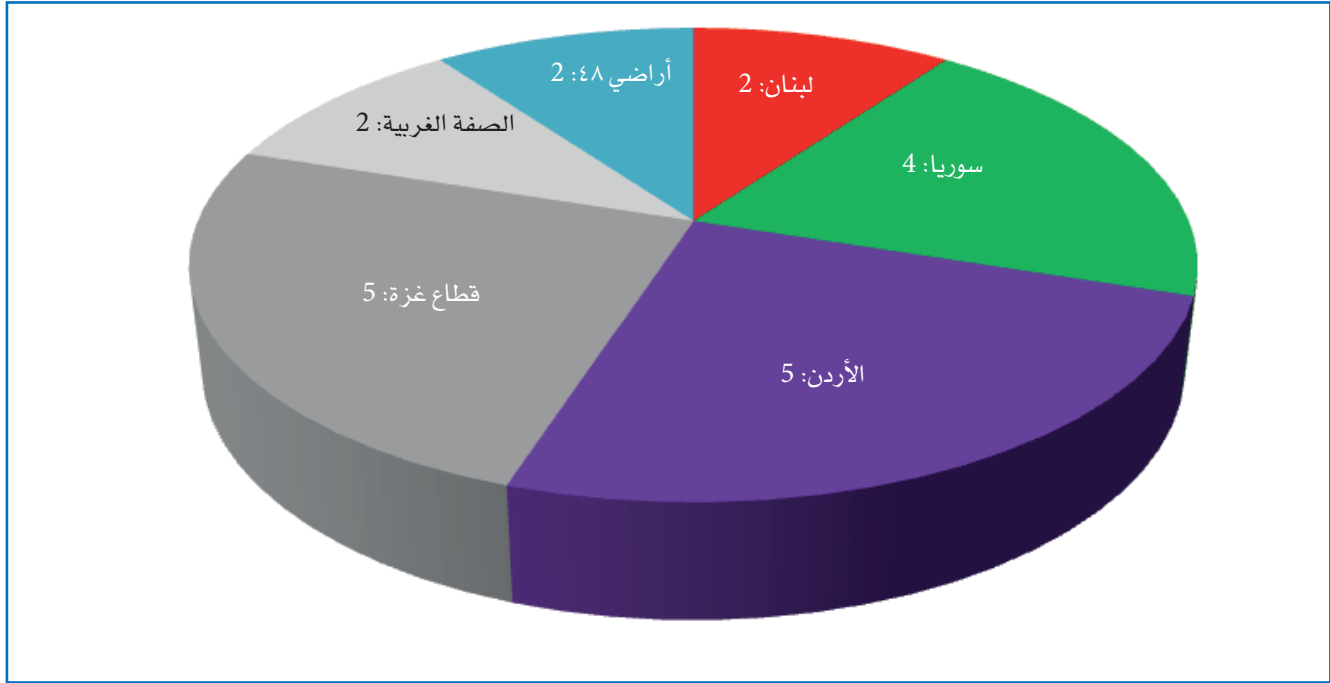
٥ - احتجاز واستجواب الصحفيين والنشطاء والمثقفين



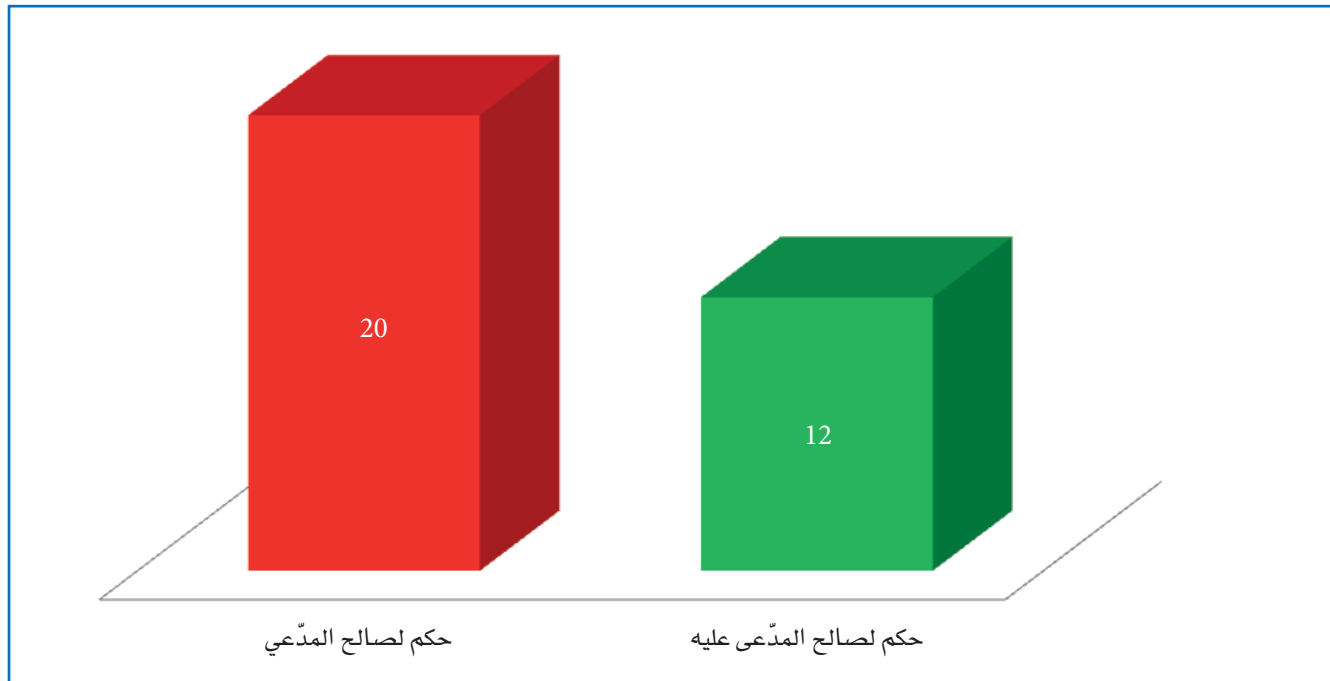
٦ - تهديد الصحفيين والنشطاء والمثقفين بالقتل والأذى



٧ - الاعتداء على مكاتب ومقرات وسائل الإعلام

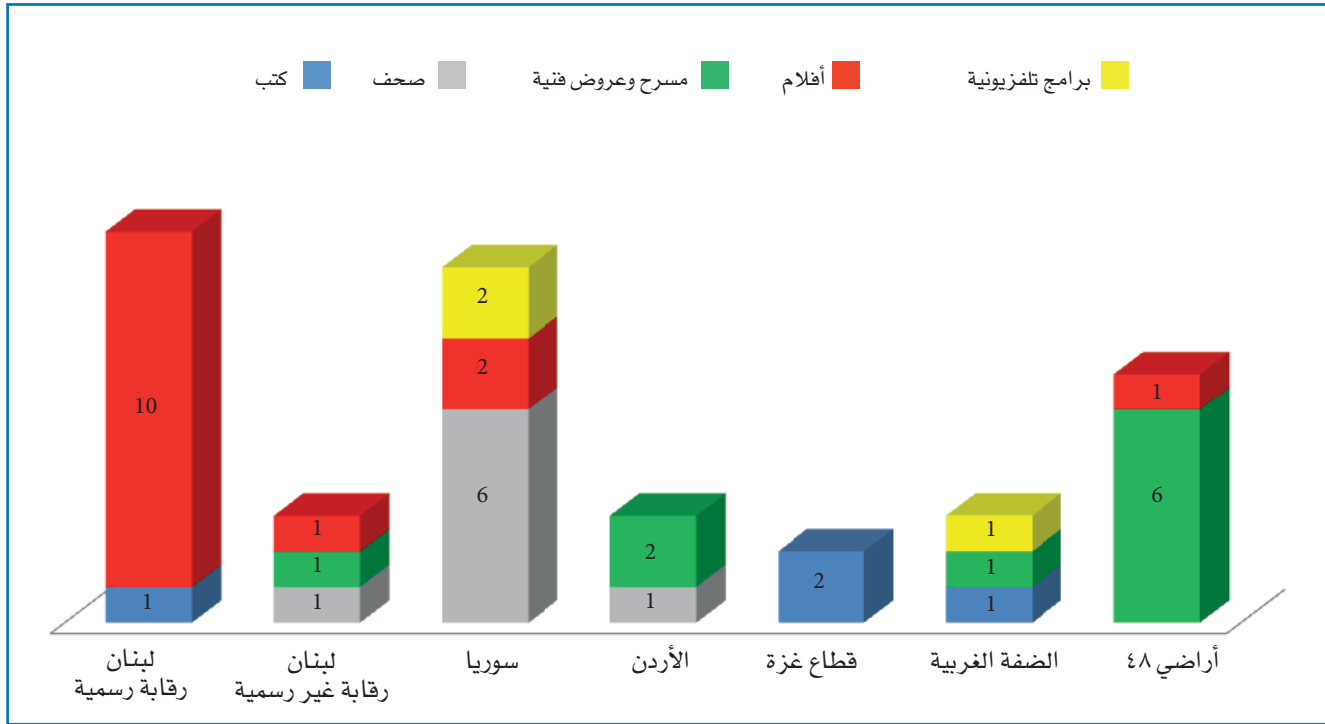


٨ - الأحكام القضائية بحق الصحفيين ووسائل الإعلام في لبنان



يبرز هذا الرسم الأحكام الصادرة عن محكمة المطبوعات في لبنان، والتي أصدرت ٢٠ حكماً لصالح الجهة المدّعية على صحفيين أو وسائل إعلام، و١٢ حكماً لصالح الصحفيين ووسائل الإعلام المدّعى عليهم.

٩ - الرقابة على العمل الإعلامي والثقافي



يبرز هذا الرسم حالات المنع الكامل لأعمال فنية أو ثقافية أو إعلامية، بالإضافة إلى حالات اقتطاع أجزاء من تلك الأعمال، بقرار من سلطات الرقابة الرسمية. أما في لبنان، فبرزت أيضاً حالات رقابة «غير رسمية»، تمثلت بمنع شركة «طيران الشرق الأوسط» توزيع جريدة «الأخبار» على متن طائراتها، وتهديد الفريق الغنائي الأميركي «LMFAO» مما أدى إلى إلغاء حفله الغنائي في بيروت، وإخفاء اسم المخرج ستيفن سبيلبرغ عن ملصقات فيلم «تان تان» (Tintin) في إحدى صالات السينما شمال بيروت.

إلا أنه يجب أن ينظر إلى أرقام الرقابة بتمعن. فلا يمكن القيام بتقييم فعلي إلا بمقارنة تعامل أجهزة الرقابة في كل دولة مع العمل الفني نفسه، وهذا ما لم يكن متاحاً. فالأفلام التي منعت في لبنان لم تحاول شركات السينما أن تعرضها في سائر الدول، والكتب التي منعت في غزة متوافرة في أسواق مناطق أخرى، والمسلسلات الممنوعة في سوريا عرضت خارجها.

١٠ - قرصنة المواقع الإلكترونية

